

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٥١

الأربعاء، ٩ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيدة ميثا – كوادرا
	السويد	السيدة شولجين – نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد جيجي
	الكويت	السيد الفصام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

1814049 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والفريق ليونارد نغوندي، قائد قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ واللواء جان - بول ديكونينك قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ والفريق فرانك موشيو كامانزي، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وينضم الفريق كامانزي إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جوبا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن افتتح جلسة مجلس الأمن قبل انعقاد مؤتمر قادة القوات ورؤساء العناصر العسكرية التابعة لإدارة شؤون عمليات حفظ السلام في نيويورك.

سأتوخى الإيجاز الشديد لأن هذه الجلسة تتعلق أساسا بالاستماع إلى آراء قادة القوات المنتشرين في الميدان. إنهم الذين يرأسون العناصر العسكرية في بعثات حفظ السلام، وهم في الواقع أقدر على أن يخبرونا عن كيفية تنفيذ الولايات التي تفاوض بشأنها واعتمدها المجلس في الميدان وعن التحديات التي تواجههم في القيام بذلك.

(تكلم بالفرنسية)

أود فقط أن أقول إن البرنامج الذي قمنا بتنظيمه لقادة القوات هذا الأسبوع سيتيح لهم مواكبة القرارات الهامة التي تتخذ هنا في المقر بشأن حفظ السلام في سياق مجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة وفي التفاعلات المختلفة مع الدول الأعضاء. وسنطلعهم أيضا على الطريقة التي نرى بها أن ما يحرز من تقدم في الجهود التي نبذلها أكثر فعالية وتحسين أداء بعثاتنا.

سوف يشارك قادة القوات هذا الأسبوع في جلسات عمل بشأن الأولويات الرئيسية الحالية؛ بما فيها مبادرة العمل من أجل عمليات حفظ السلام للأمين العام ومبادراتنا لتحسين حماية زملائنا في الميدان - قواتنا لحفظ السلام - وهي مبادرات تتعلق على نحو أوسع نطاقا بمسائل الأداء، وكذلك بإجراء الاستعراض الاستراتيجي ومواضيع أخرى مرتبطة بتحسين فعالية حفظ السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر قادة القوات على تفانيهم.

بالنيابة عن جميع زملائنا في إدارة عمليات حفظ السلام، أود أن أعرب عن تقديري الكبير، ليس فقط للطريقة التي يساهم بها قادة القوات في تنفيذ ولاياتهم، ولكن أيضا، وبشكل أكثر تحديدا، لمشاركتهم القوية للغاية في مساعدتنا على تنفيذ خطة عملنا في الميدان، والتي لا تهدف إلى خفض عدد الوفيات في عمليات حفظ السلام فحسب، بل، وعلى نطاق أوسع، لتحسين أداء حفظ السلام. ومنذ أن بدأنا خطة العمل، كانت هناك بعض التطورات المشجعة في الميدان على مدى الشهرين الماضيين. وإنني في غاية الامتنان لذلك. ولا يزال الطريق أمامنا طويلا، لكنني على ثقة أنه بفضل الدعم القوي من المجلس والمشاركة القوية من قادة قواتنا، سيكون بمقدورنا أن نحدث أثرا

فيما يتعلق بكيفية أداء عمليات حفظ السلام وما توفره من حماية. وأتطلع إلى الاستماع إلى قادة القوات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للفريق نغوندي.

الفريق نغوندي (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بتأثير البيئة الأمنية والتشغيلية على تنفيذ بعثات حفظ السلام للولايات، فإن البيئة بالنسبة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور شكلتها خمسة جوانب رئيسية.

الجانب الأول هو أن حكومة السودان قوية في ممارسة سلطتها السيادية في إقليمها، ويعمل ذلك على إبقاء الجماعات المسلحة تحت المراقبة. بيد أنه على الرغم من أن العلاقة بين البعثة والحكومة علاقة ودية، ففي كثير من الأحيان تقيد الحكومة حرية تنقل أفراد العملية المختلطة، وتدفق الموارد والخدمات، وهو ما يتعارض مع أحكام اتفاق مركز القوات.

ثانيا، إن وجود الجماعات المسلحة داخل الإقليم وخارجه، وهي أطراف غير موقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، أمر يعمل أيضا على تشكيل البيئة. وينبغي إقناع قيادة تلك الجماعات باعتماد الحوار.

ثالثا، إن النزاعات القبلية على الموارد الطبيعية، ولا سيما بين الرعاة والمجتمعات المحلية الزراعية، تمثل جانبا آخر. ولا تزال ملكية الأراضي في صميم النزاع في دارفور، ولا يمكن التوصل إلى حل دائم من أجل التعايش السلمي بين مختلف المجتمعات المحلية إلا من خلال اتباع نهج الحوار باعتباره الخطوة الأولى.

رابعا، هناك أعمال اللصوصية والأعمال الإجرامية بسبب الفقر والتخلف وانعدام القدرة على إنفاذ القانون والنظام أو قصورها. وتكمن سبل الانتصاف في بناء قدرات المؤسسات العامة والمنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تقديم الخدمات الأساسية.

وأخيرا، فإن انتشار الأسلحة أدى إلى تفاقم أعمال اللصوصية والأعمال الإجرامية. وقد أدت الحملة المستمرة لجمع الأسلحة من جانب الحكومة إلى خفض أنشطة اللصوصية والأنشطة الإجرامية بشكل ملحوظ. بيد أن الممارسة تعتبر تمييزية. وتشجع العملية المختلطة الحكومة على جمع الأسلحة غير المشروعة بشكل موحد.

وسأتناول الآن شواغل محددة أثيرت في المذكرة المفاهيمية الصادرة عن مؤتمر قادة القوات ورؤساء العناصر العسكرية التابعة لإدارة شؤون عمليات حفظ السلام.

يتمثل الشاغل الأول فيما إذا كانت الولاية قوية بما فيه الكفاية. ومن الواضح أن ولاية العملية المختلطة، وهي بعثة لحفظ السلام، قوية بما فيه الكفاية لتحقيق أهدافها. وتتمتع البعثة بجميع العناصر ذات الصلة وتستخدم نهجا متكاملا في تنفيذ عملياتها، بالإضافة إلى تنفيذ خطة العمل المقترحة في تقرير سانتوس كروز من الناحية الدينية.

أما الشاغل الثاني فهو ما إذا كانت الولاية مفهومة وقابلة للتنفيذ. وترتكز ولاية العملية المختلطة على أربع ركائز رئيسية، وهي: حماية المدنيين، وإيصال المعونة الإنسانية، والوساطة بين حكومة السودان والأطراف غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وأخيرا، المساعدة في آليات التسوية في المجتمع. وهذه الركائز بسيطة ومفهومة وقابلة للتنفيذ، ما دام هناك التزام وإرادة سياسية من جانب جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات ذات المصلحة.

ويتعلق هذا الشاغل بالدعم اللازم من مجلس الأمن لمساعدة البعثة على الوفاء بولايتها.

أولا، يوصى بدمج استراتيجية انتقالية عند تجديد الولاية. وتبين الدروس المستفادة من البعثات في ليبريا وكوت ديفوار أن الانتقال الجيد يضمن ألا تذهب المكاسب التي تحققت سدى.

ثانيا، يمكن إقناع حكومة السودان بالامتثال لأحكام اتفاق مركز القوات والسماح للعملية المختلطة بحرية التنقل والرحلات الجوية دون عوائق في منطقة العمليات.

وأخيرا، ينبغي إقناع قيادة الجماعات المسلحة باعتماد الحوار.

وفي الختام، لا تزال بعثات حفظ السلام أدوات سياسية هامة لإيجاد حلول دائمة للنزاعات. وينبغي التخفيف من حدة التحديات والمخاطر والتهديدات الأمنية الناشئة في البيئة الأمنية والتشغيلية ليتسنى الوفاء بالولايات، على النحو الوارد في تقرير سانتوس كروز. ولا تزال العملية المختلطة ممتنة للدعم الذي يقدمه المجلس والمقر والشركاء الآخرون في سعيها لتنفيذ ولايتها في دارفور، بالسودان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الفريق نغوندي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للواء ديكونينك.

اللواء ديكونينك (*تكلم بالإنكليزية*): كنت أود أن أكون في كيدال هذا الأسبوع للبدء رسميا وبفخر في بناء وحدة آلية تنسيق العمليات. وقد كنت في العاصمة الشهيرة كيدال قبل سنة بالضبط. وهذا لا يعني سوى أن الوقت يمر، ولكن يجب أن نتحلى بالصبر.

كما أنني فخور بحضور هذه الجلسة اليوم وبالتفاعل مع مجلس الأمن بشأن مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. إن البعثة في مالي تتألف من حفظة سلام يتمتعون بقدر كبير من التفاني والالتزام من أجل تحقيق السلام والاستقرار لشعب مالي. ومع ذلك، فإننا ندرك تمام الإدراك أن حفظة السلام لدينا يقدمون أسمى التضحيات من أجل تحقيق السلام الدائم في مالي. وأود أن أعرب للعديد من البلدان المساهمة بقوات من جميع أنحاء العالم عن صادق امتناننا على التزامها، وأدعوها إلى تقديم الدعم المستمر لتحقيق السلام والاستقرار في مالي.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أعتقد أن الطريقة التي تجري بها عمليات حفظ السلام آخذة في التحول. ويحدد تقرير سانتوس كروز بشكل قاطع البيئة التي نعمل فيها الآن. ونحن مدينون لحفظة السلام، المدنيين والعسكريين على حد سواء، بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بحفظ السلام، من أجل تغيير العقليات وتكييف الكيفية التي يمكننا بها التصدي للتحديات الجديدة التي نواجهها على جميع المستويات. وأود أن أشاطركم رأيي بشأن السياق الأمني.

لقد كان الاستيلاء على بلدة كانا في المنطقة الوسطى بمثابة تقدم للجماعات الجهادية في مالي في أقصى الجنوب أثناء التمرد في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وفي هذا الصدد، من حسن الطالع أن منطقة دلتا النيجر الداخلية، غرب بلدة كونا، كانت بمثابة عائق طبيعي أمام تقدم حركة الجهاديين جنوبا. وفي الشهر الماضي، كان هدف عملية قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي هو تحقيق الأمن والاستقرار في مواجهة أنشطة المتمردين من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الإرهابية المسلحة.

وباستثناء الجغرافيا، فإن هذين الحدثين لا يرتبطان ارتباطا مباشرا، فلم يكن هناك وجود دائم للجهاديين أو الإرهابيين في كونا منذ عام ٢٠١٣. لكن بداية من عام ٢٠١٥، استجمعت الجماعات الإرهابية صفوفها على نحو مطرد في كونا وفي جميع أنحاء المنطقة الوسطى، لا سيما منذ إنشاء منظمة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في بداية عام ٢٠١٧.

إنني أرى ذلك كمثال على البيئة التشغيلية والأمنية المتغيرة. وأعتقد أنالأهم من ذلك هو أن ندرك أهمية المنطقة الوسطى فيما يتعلق باتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥، الذي يكمن في صميم ولاية البعثة.

ومن منظور حفظ السلام في بيئة تشغيلية وأمنية متغيرة، فإن الكيفية التي نفهم بها الحالة الأمنية الراهنة في مالي تكتسي نفس القدر من الأهمية التي تكتسيها الحالة الراهنة.

وفي ظل بيئة أمنية مضطربة، حيث يجري استهداف أفراد القوة والسكان المدنيين، يخضع موقف القوة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة تجاه الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة المتمردة للاختبار. وفهم طابع النزاع بين تلك الجماعات والاستراتيجية التي تتبعها ضدنا يشكل عاملا رئيسيا في تحديد استجابتنا – في حدود ولايتنا وقواعدنا للاشتباك. وعلينا أن نتكيف مع الظروف التي تحدد معالم التحديات الراهنة.

إن الكثافة السكانية منخفضة في الشمال. وهناك، لا تزال القوة ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ اتفاق السلام وبتحقيق الاستقرار في المناطق، وكذلك استعادة وبسط سيطرة دولة مالي. وفي المراكز السكانية الرئيسية، توفر القوة، بالتنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية والجماعات المسلحة الممتثلة لاتفاق السلام، الأمن للسكان المحليين وللمساعي الحميدة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة. كما تقوم القوة بدور رئيسي في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تشكيل قوات دفاع وأمن مالية تمثيلية وشاملة للجميع في الشمال.

غير أن الشمال أيضا هو مقر التنظيم الإرهابي المسمى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والعديد من الجماعات التابعة له والتي تسعى بنشاط إلى تقويض جهود البعثة لتحقيق السلام والاستقرار. وكثيرا ما تشن تلك الجماعات هجمات معقدة على القوة باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والنيران غير المباشرة، وهو ما أكسب البعثة سمعتها كأخطر بعثة لحفظ السلام في العالم. والهجمات التي تشنها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على قواعد البعثة، مثل هجوم الشهر الماضي في تمبكتو، تستهدف حفظة السلام العسكريين والمدنيين على حد سواء. وتدعم شبكات الاتجار الإجرامية أنشطة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في شمال مالي، ولكن تأثيرها على المستوى الإقليمي يتجلى أيضا في الهجمات التي وقعت في واغادوغو في وقت سابق من هذا العام. وتستوجب الأبعاد الإقليمية لهذه الهجمات اتباع نهج إقليمي حيال الأزمة في مالي. وننظر أيضا إلى نشاط جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في المنطقة الوسطى من مالي بوصفه تجسيدا للبيئة الأمنية والتشغيلية المتغيرة، وهو ما يستدعي اتباع نهج قوي لحفظ السلام.

وقد استثمرت البعثة، عن حق، في فهم الطابع المتغير للنزاع في مالي ومنطقة الساحل، ولكن يجب علينا الآن التكيف مع تلك البيئة الأمنية والتشغيلية المتغيرة من أجل دعم الشعب ودعم السلام والاستقرار والوفاء بولايتنا، عملا بالقرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧). ومن هذا المنطلق، تقوم الحاجة إلى وجود قوة حفظ سلام رادعة. والتزام مجلس الأمن تجاه مالي يجب أن تعززه عدة تدابير لتنفيذ هذا النهج الجديد والأقوى ولتوفير الوسائل اللازمة لدعم حكومة مالي.

وعلى النحو المبين في تقرير سانتوس كروز، علينا أن نغير طريقة تفكيرنا. والقوة بحاجة إلى قادة أكفاء يملكون المعرفة الصحيحة والمهارات والخبرات اللازمة للقيادة في سياق بيئة أمنية معقدة. وفي المقابل، لا بد لنا من تحقيق اللامركزية في بعض عمليات صنع القرار لتمكينهم من إنجاز ما هو مطلوب منهم، لا سيما الوسائل التي تكفل أثرا دائما على العمليات.

وفي بيئات النزاع المعقدة، يجب على محللي الاستخبارات دعم قادتنا بالقدرة والوسائل اللازمة لجمع وتجهيز جميع أشكال المعلومات الاستخبارية. وعلينا أيضا أن نتوخى الحذر بشكل أكثر فعالية من المعلومات الاستخباراتية التي تجمع عن عناصر قواتنا. ويجب علينا أن نستثمر في تحسين معايير التدريب لحفظة السلام العسكريين قبل نشرهم في البعثات وأثناءها. ونحن ندرك التحديات التي ستواجههم ويجب علينا أن نكفل إعدادهم لمواجهتها. وداخل مقر القوة، قمنا بتكييف هيكلنا لتقديم مزيد

من الدعم للتدريب. ونحن الآن بحاجة إلى إنشاء أفرقة تدريب متنقلة لدعم وحداتنا والبلدان المساهمة بقوات.

ويجب أن نصر على الالتزام بالمعايير العالمية والمناسبة للمعدات الطبية في الخطوط الأمامية، إلى جانب تنظيم دورة إلزامية لجميع القوات لتدريبهم على توفير الرعاية للمصابين في القتال. وبالإضافة إلى ذلك، يجب مراجعة إجراءات الأمم المتحدة الحالية لإجلاء المصابين والإجلاء الطبي.

وفي مالي، كما هو الحال في العديد من بعثات حفظ السلام الأخرى، تشكل منصات الاستطلاع الجوية والاستخبارات والمراقبة والطائرات العمودية والطائرات الأخرى عناصر أساسية مضاعفة للقوة. وإمكانية وصول أفراد البعثة، من حفظة السلام المدنيين والعسكريين على السواء، إلى السكان مقيدة إلى حد كبير بسبب النقص في العتاد الجوي.

وعلاوة على ذلك، يستوجب اتباع نهج قوي تولي العناصر العسكرية المزيد من المسؤولية عن لوجستياتها العملياتية – لتتمكن من تحديد الأولويات والسيطرة على أصول النقل العسكرية وتحديد تشكيل القوافل. وفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ينبغي النظر إلى كل قافلة كعملية عسكرية قائمة بذاتها.

وأخيرا، فإن القيمة المضافة لبعثة متكاملة ومتعددة الأبعاد لا يمكن المغالاة في التشديد على أهميتها. فبيئات النزاع المعقدة تتطلب هذه البعثات لمواجهة العوامل العديدة اللازمة للتصدي للأزمة في مالي، لا سيما في المنطقة الوسطى. ويجب أن تنطوي أي بعثة متعددة الأبعاد أيضا على اتباع نهج إقليمي لمواجهة الأزمة بجميع أبعادها في جميع بلدان منطقة الساحل. والقوة ملتزمة بتيسير عمل العديد من البعثات وبمواصلة وضع وتنفيذ سياسات متعددة الأبعاد وفعالة لتهيئة الظروف المؤاتية للسلام والأمن المستدامين في مالي ولشعب مالي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر اللواء ديكونينك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للفريق كامانزي.

الفريق كامانزي (*تكلم بالإنكليزية*): شأني شأن زملائي، طُلب مني تقديم منظور بشأن تأثير البيئة الأمنية والتشغيلية المتغيرة على بعثات الأمم المتحدة وولاياتها. وأود أن أبدأ باستعراض تطور النزاع في جنوب السودان. وسأتكلم بعد ذلك عن البيئة التشغيلية والتحديات المرتبطة بها، استنادا إلى تجربتنا، قبل الانتقال إلى تناول كيفية التصدي لتلك التحديات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

نشب النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بسبب انقسام الجيش الشعبي لتحرير السودان وتشكيل الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ذلك الوقت، كانت معظم المعارك تدور في ولايات أعالي النيل وجونقلي والوحدة. ووُقِّع الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، بيد أن الاتفاق انهار في تموز/يوليه ٢٠١٦ وتجدد النزاع.

ومنذ ذلك الحين، امتد القتال إلى أجزاء أخرى من البلد، بما في ذلك الولايات الاستوائية، وهي منطقة بالغة الأهمية لزراعة المحاصيل الغذائية، حيث تنشط العديد من الجهات الفاعلة الجديدة حاليا. وفي الوقت نفسه، استمرت النزاعات القبلية الطويلة الأمد التي يغذيها التنافس على الأراضي والموارد المائية وأصبحت، في معظم الحالات، أكثر عنفا وتدميرا بسبب الانتشار الواسع للأسلحة الآلية.

وأسفرت العملية التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المعروفة باسم منتدى التنشيط الرفيع المستوى عن إبرام اتفاق وقف الأعمال العدائية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

بيد أن القتال استمر بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي الموالي لرياك مشار والجناح المعارض في الجيش الشعبي الموالي للجنرال تعبان دينق، والجماعات المسلحة الأخرى في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار. وغالبا ما يزداد القتال في كل مرة نقترب فيها من عقد جولة أخرى من المحادثات حيث تتنافس الأطراف على البروز، على نحو ما نشهد حاليا.

وأصبحت البيئة التشغيلية والأمنية في جنوب السودان معقدة بشكل متزايد. وانتقلنا من نزاع لا يشمل سوى طرفين إلى نزاع تمتلك فيه حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية اليد العليا ولكنها تواجه معارضة سياسية وعسكرية من جهات فاعلة متعددة. وازدادت سيطرة الحكومة في الولايات الوسطى وفي العاصمة جوبا وفي مراكز سكانية أخرى. بيد أن جماعات المعارضة لا تزال تعمل في العديد من المناطق النائية، ولا سيما في المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية بالقرب من الحدود الدولية، حيث تحظى بالتأييد وتسعى إلى الاحتفاظ بالسيطرة أو اكتساب ميزة تكتيكية.

ولا تزال حماية المدنيين تمثل أولوية بالنسبة لنا. ونواصل توفير الحماية المادية لأكثر من ٠٠٠ ٢٠٩ من المشردين داخليا ولموظفي وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني الذين يعيشون ويعملون في خمسة مواقع لحماية المدنيين في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجودنا في بونق يطمئن ويدعم الوكالات الإنسانية الـ ١٥ التي تساعد ٠٠٠ ١٣ لاجئ في ذلك الموقع للاجئين، ووكالات المساعدة الإنسانية الـ ١١ العاملة مع ٠٠٠ ٥٤ لاجئ في مواقع اللاجئين في جامجانغ بولايتي أعالي النيل والوحدة، على التوالي.

وبينما يمثل هذا العدد الصغير نسبة ضئيلة من المشردين داخليا البالغ عددهم ١,٦٩ مليون شخص في جنوب السودان، فإنه يتطلب أكثر من ٤٠ في المائة من القوة لإنجاز هذه المهمة. وبالتالي، فإننا نعمل على توفير مزيد من القوات للعمليات المتنقلة وعمليات التوعية عن طريق الاستعانة بنظم المراقبة والتكنولوجيات الأخرى ليتسنى حماية هذه المواقع بعدد أقل من القوات وتحسين كفاءتنا التشغيلية. وسيتيح تنفيذ مزيد من العمليات المتنقلة زيادة الوجود الأمني وسيوجد الثقة التي تمكن الناس من العودة إلى ديارهم من مواقع حماية المدنيين والبلدان المجاورة.

إن التضاريس والظروف المناخية في جنوب السودان شديدة الصعوبة بشكل خاص. وخلال موسم الأمطار، من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر، يتعذر اجتياز معظم الطرق غير المغلقة التي تربط بين الولايات والمراكز السكانية الرئيسية. وبالتالي، فإن قدرتنا على التحرك محدودة للغاية على مدار نصف السنة تقريبا. ونتيجة لذلك، كان علينا تفريق القوات من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من قدرتنا على مد أيدينا إلى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ودعمها. ولتحقيق ذلك، نعمل انطلاقا من ١٧ قاعدة، سبع منها تشغلها سرية واحدة، قوام كل منها ١٥٠ فردا. ويجب أن تسافر قواتنا لمسافات تزيد على عدة مئات من الكيلومترات بين تلك القواعد على طرق أحادية المسار أو باستخدام العدد المحدود من الطائرات العمودية التي نمتلكها. وهذا يمثل تحديات إضافية لإعادة الإمداد ولأمن القوة.

وبغية معالجة هذه القضايا والتحديات، نغتنم الفرصة التي أتاحها انضمام العناصر الأولى من قوة الحماية الإقليمية مؤخرا إلى البعثة، لتعزيز قواعد عملياتنا في يامبيو وتوريت وإنشاء قاعدة جديدة في ياي، في جنوب البلد. وفي الوقت نفسه، يعكف المهندسون العسكريون التابعون لبعثة الأمم المتحدة على إصلاح الطرق ويعملون في مواقع نائية لتمكيننا من أن نكون أكثر مرونة في الاستجابة للطلبات الجديدة للحصول على المساعدة. كما أدت تلك العمليات إلى تحسين الأمن على طول طرق الإمداد الرئيسية التي تربط ميناء مومباسا البحري بجنوب السودان عبر كينيا وأوغندا.

وفي سياق تنفيذ ولايتنا، فإننا نواجه عراقيل وإجراءات لمنع الوصول وانتهاكات لاتفاق مركز القوات. وفي بعض الأحيان، تستخدم القوات الحكومية وكذلك فصائل المعارضة هذه الأساليب لمحاولة منعنا من الوصول إلى المناطق التي يدور فيها القتال. وفي أحيان أخرى، يؤدي تجزؤ جماعات المعارضة إلى أن يتصرف القادة بصورة مستقلة وعدم استجابتهم بفعالية للأوامر أو التوجيهات الصادرة عن مقار قيادتهم العليا. وفي حالات أخرى، يعوق المجرمون والجماعات المسلحة الانتهازية عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، حيث يحتجزون موظفيها أحيانا لعدة أيام لإثبات سيطرتهم على مناطق معينة. والحفاظ على العلاقة مع الحكومة وجماعات المعارضة أمر حيوي، فيما ندرك أن جميع الأطراف مسؤولة عن انتهاك اتفاق وقف الأعمال العدائية وما يرتبط بذلك من دمار وفظائع ضد المدنيين.

ومن ثم، فإن التحلي بالصبر والاتصالات الجيدة مع جميع الأطراف وتبني موقف قوي أمور هامة بالنسبة لنهجنا. وقد أثبتت دورياتنا عدم الرغبة في إثنائها أو عرقلة عملها، حتى وإن كان علينا التفاوض لعدة ساعات أو تصعيد المسألة لاتخاذ قرار على مستوى مقر القيادة قبل الشروع في عملنا. كما نسعى إلى التحلي بالمرونة والاستباقية ونقوم، حسب الاقتضاء، بتحديد مواقع القوات في الأماكن التي نعتقد أنه يُحتمل نشوب نزاعات فيها. وكثيرا ما أدى ذلك إلى تهدئة حالات والحد من أعمال العنف أو منعها.

ونواصل تحسين أمن وأداء حفظة السلام التابعين للقوة. وقد انتهينا من استعراض كل قواعد عملياتنا ومواقع حماية المدنيين ويجري الآن معالجة نقاط العمل، بما في ذلك صيانة السياج المحيط ونظم الإضاءة الأمنية وتوفير نظم تأمين مجهزة بدوائر مغلقة. ونجري استعراضا تفصيليا لإجراءات إجلاء المصابين وأنشأنا فريقا استشاريا لحماية القوة، تتضمن مسؤولياته تحديد المخاطر على القوة وتبادل أفضل الممارسات للتخفيف منها.

يأذن القرار ٢٤٠٦ (٢٠١٨) بنشر قوة قوامها ١٧ ٠٠٠ من حفظة السلام، بما في ذلك عناصر قوة الحماية الإقليمية. ولدينا حاليا أكثر من ١٣ ٧٠٠ فرد؛ ونتوقع أن تصل بقية الكتيبة الإثيوبية التابعة لقوة الحماية الإقليمية في الشهر المقبل، مما سيقرب عددنا من ١ ٥٠٠ فرد. وبالإضافة إلى تمكيننا من نشر مزيد من القوات في منطقة الاستوائية ذات الأهمية الاستراتيجية، فإن نشر العناصر الأولى من قوة الحماية الإقليمية يمكننا من توفير قدر أكبر من الأمن في جوبا وحماية المدنيين ومساعدة وكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركائها. كما نعمل عن كثب مع آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية لتمكينها من رصد انتهاكات وقف إطلاق النار وفهم الترتيبات الأمنية الانتقالية التي قد تكون ضرورية في المستقبل.

في الختام، لا بد من تشجيع جميع الأطراف على التوصل إلى حل سياسي. وهذا سيؤدي بدوره إلى تحسين فرص البعثة لإنجاز ولايتها. ومن جانبنا، فإننا نواصل العمل لردع أعمال العنف ضد المدنيين من خلال النشر الاستباقي، فيما نعمل عن كثب مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ونرصد انتهاكات حقوق الإنسان ونحقق فيها ونعمل مع جميع الجهات المعنية لبناء السلام الدائم. وفي الوقت نفسه، فإننا نعكف على تحسين تنظيم القوة وقدراتها ونشرها، إلى جانب العناصر التمكينية المطلوبة من أجل دعم ولاية البعثة وحماية قواتنا على نحو فعال.

ونشعر بالامتنان لمجلس الأمن على دعمه ونواصل التعويل عليه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الفريق كامانزي على إحاطته الإعلامية.

وأود أن أذكر جميع الزملاء بأن مفهوم هذه الإحاطة الإعلامية يهدف إلى الحفاظ عليها تفاعلية قدر الإمكان – إذ أن القيمة المضافة الرئيسية هي الجزء الخاص بالأسئلة والأجوبة مع قادة القوات. ولذلك، من أجل الاستفادة من هذه الفرصة

والاستماع إلى المزيد من التفاصيل التي يقدمها ضيوفنا، أشجع أعضاء المجلس على الإدلاء ببيانات موجزة والتركيز على الجزء الخاص بالأسئلة والأجوبة.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد جيجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئاسة البولندية على تنظيم هذه الجلسة مع السيد جون - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وقادة قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، التي قدمت لنا نظرة متعمقة للعديد من العقبات التي يجب التغلب عليها من أجل استعادة السلام والأمن في البلدان المتضررة من النزاعات الدامية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بعمل الآلاف من الرجال والنساء المنتشرين في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويود وفد بلدي أن يشيد بحفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم في خدمة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتضحياتهم تجبرنا - بغض النظر عن اختلافاتنا بشأن بعض جوانب حفظ السلام - على تكثيف التعاون في عملنا الرامي إلى تحقيق آمال ملايين الناس في السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

وبالنظر إلى المعلومات التي وافانا بها مقدمو الإحاطات الإعلامية المختلفة، يود وفد بلدي أن يدلي ببعض الملاحظات المتعلقة بموافقة الدولة المضيفة وولايات وموارد عمليات حفظ السلام.

وقطعا ليس من المفترض أن تحل عمليات حفظ السلام محل سلطات الدولة المضيفة، بل أن تدعمها في إطار استراتيجية الخروج من الأزمات على أساس عملية سياسية شاملة للجميع وذات مصداقية. وحيثما نجحت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن سلطات الدول المضيفة وجميع الأطراف المعنية في أزمة ما - كما هو الحال في سيراليون وكوت ديفوار وليبريا - في الالتزام بالتعاون النشط القائم على الثقة المتبادلة وتحقيق الأهداف الواقعية والتوافقية، تمكنت من تهيئة الظروف اللازمة لنجاح المرحلة الانتقالية، مما يمهد الطريق للمضي قدما صوب الإعمار والمصالحة الوطنية بعد انتهاء الأزمة. ولذلك، نعتقد أن العلاقات الجيدة فيما بين الممثل الخاص للأمين العام وقادة القوات وجميع الأطراف الفاعلة المشاركة في عملية الخروج من الأزمة، بمن في ذلك السكان المحليون، أساسية بالنظر إلى أنها تهيئ الظروف اللازمة للقبول والملكية الوطنية الحازمة لعمل الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن ظهور جهات فاعلة من غير الدول لها مطالب إقليمية وسياسية، تكون في بعض الأحيان مسؤولة عن الأعمال التي تتعارض مع أهداف السلام والاستقرار، يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ المبادئ التي يستند إليها حفظ السلام - وهي موافقة الدولة المضيفة، والحياد، والحد من استخدام القوة إلا في الحالات التي تنطوي على الدفاع عن النفس. وهذه التحديات الجديدة تتطلب منا وضع استجابات متعددة الأبعاد ومستدامة، وكفالة دعم العملية السياسية - بالرغم من استمرار الطابع المتغير للبيئات التشغيلية - التي تهدف إلى إنهاء الأزمة، والتي لا تزال تشكل حجر الزاوية في عمليات حفظ السلام.

إن الصعوبات التي أثارها قادة القوات تعطينا سببا للاعتقاد بأن فعالية عمليات حفظ السلام تتوقف على تحديد ولايات واضحة وتحديد الأهداف التي يمكن تحقيقها استنادا إلى تقييم

شامل للبيئة والقيود التشغيلية المحددة لكل فرد من أفراد البعثة. وأعمال العنف البشعة، التي تنفذها الجماعات المسلحة، ضد أصحاب الخوذ الزرق والعاملين في المجال الإنساني والمدنيين تشكل تحديا متكررا يجبرنا على وضع ولايات محددة، قوتها يجب أن تتناسب مع تعقيد البيئة التي تنتشر فيها أي بعثة من بعثات حفظ السلام وطابعها غير المتناظر. ويجب أن توفر هذه الولايات لقوات الأمم المتحدة سرعة التنقل والمرونة اللازمة للانتقال إلى مناطق اندلاع العنف أو المناطق التي تنطوي على علامات الإنذار بالعنف الموجه ضد السكان المدنيين.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نشير إلى أن الولايات يجب ألا تكون مرنة فحسب، بل متعاقبة لتمكين أولويات البعثات من التكيف تدريجيا مع التغيرات المتعلقة ببيئة البلد المضيف الاجتماعية والسياسية والأمنية. فولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على سبيل المثال، التي كانت تركز بشكل أساسي على الاحتياجات الأمنية، حولت تركيزها لاحقا إلى تقديم الدعم للحفاظ على السلام واستدامته، مما سمح بتحسين التخطيط للانسحاب النهائي للبعثة. ومن المهم على نفس القدر بالنسبة لمرونة الولايات وأهدافها الواقعية، يكتسي توفير ما يكفي من الموارد البشرية والمالية والمادية من أجل ضمان فعالية عمليات حفظ السلام أهمية حاسمة. وفيما يتعلق بالموارد البشرية على وجه الخصوص، نعتقد أن تقرير سانتوس كروز يقدم نهجا واقعيا للتدريب اللازم للقوات قبل نشرها وإطارا للتقييم يمكن من سد الثغرات الملحوظة في مسارح العمليات من خلال بناء القدرات.

وعلاوة على ذلك، فإن مسألة تمويل عمليات حفظ السلام، التي يود بلدي أن يراه مستداما ويمكن التنبؤ به، تكتسي نفس أهمية توفير المعدات التي تستوفي شروط حفظ السلام في البيئات غير المتناظرة من خلال الشراكات الثلاثية.

إن بعثات الأمم المتحدة تتألف من مجموعة مترابطة من الوحدات والأفراد الذين، رغم أنهم يستلهمون سعيهم المشترك لتحقيق السلام والاستقرار في البلدان في حالات النزاع، فإنهم يأتون من بلدان والثقافات، وهو ما يؤثر بالضرورة على تصورهم لواجباتهم فيما يتعلق بحفظ السلام في البيئات الصعبة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشيد بالعمل الذي قام به أفراد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذين تتجسد مهاراتهم في جهودهم اليومية للحفاظ على تماسك ووحدة عمل بعثات حفظ السلام بحيث يمكنهم بالرغم من العديد من التحديات، مواصلة العمل بوصفهم أداة الأمم المتحدة الأكثر فعالية في خدمة السلام المتواصل.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لإجراء مناقشة صريحة وبناءة مع قادة القوات، الذين أشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية التي قدموها في وقت سابق، والتي أعتزم أن أوجه لهم بشأنها الكثير من الأسئلة.

كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على كل ما قاله، وكذلك على قيادته بشأن هذه المسائل. وأعتقد أن من المهم للغاية أن يتمكن قادة قواتنا من التواجد هنا في مجلس الأمن لمواجهتنا بالحقيقة وأن يكونوا على القدر اللازم من الوضوح. وآمل أن يكونوا صرحاء.

ومع ذلك، قبل أن أبدأ في طرح بعض هذه الأسئلة، أود أن أشير إلى الزيارة التي قام بها بعض منا في المجلس إلى مالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. لقد كان شرفا عظيما أن نشارك في تدشين نصب تذكاري لجميع من فقدوا حياتهم في خدمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأعتقد أنه من المهم أن نتوقف برهة للإشادة بجميع حفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم في خدمة الأمم المتحدة، وبجميع الرجال والنساء الشجعان الذين يعملون الآن لدعم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وأود أن أعرب

عن شكر المملكة المتحدة على ما يقدمونه من خدمات وعلى الخدمات والقيادة من جانب قادة القوات الحاضرين هنا اليوم.

إن حفظ السلام هو أحد أعظم الإنجازات التي حققتها منظمتنا. إنه جزء لا يتجزأ مما يخطر على أذهان شعوبنا في جميع أنحاء العالم عندما يفكرون في الأمم المتحدة، وفي هذا العام نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لبدء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإذ نسعى جاهدين من أجل إصلاح منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، يجب علينا أن نعمل لزيادة فعالية حفظ السلام وكفاءته من خلال تحسين تخطيط البعثات وتقديم مزيد من التعهدات بالمساهمة بالقوات والقدرات وتعزيز أداء البعثات. ولذلك، فإننا نرحب بالتقرير المتعلق بتحسين سلامة حفظة السلام وأمنهم الذي قدمه الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، وهو قائد قوة سابق في الأمم المتحدة، وبخطة عمل الأمم المتحدة وبمبادرة العمل من أجل عمليات حفظ السلام التي طرحها الأمين العام استجابة لذلك. ونرى أن هناك ثلاث أولويات رئيسية. أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يضع رؤية أطول أجلا للنزاعات وأن يحدد ولايات تتسم بقدر أكبر من الاستراتيجية والتعاقب. ثانيا، ينبغي تحسين تنسيق حفظ السلام مع أنشطة الأمم المتحدة الأخرى، مثل بناء السلام والتنمية. ثالثا، ينبغي تحسين أداء حفظ السلام، بما في ذلك المساءلة حينما لا يصل الأداء إلى مستوى المعايير.

وهنا، أطرح سؤالي الأول على قادة قواتنا. كيف يجري تنفيذ خطة العمل في بعثاتهم؟ لقد أشار اللواء ديكونانك إلى أهمية المعلومات الاستخباراتية في حفظ السلام والإلمام بالحالة، أي إرسال حفظة السلام التابعين لنا وهم على دراية بما يجري حولهم. فما هي التحسينات التي تحققت في استخدام الاستخبارات ذات الصلة بحفظ السلام وكيف يمكننا في نيويورك زيادة دعم تلك الجهود؟ وفي سياق الجهود الرامية إلى زيادة تحسين أداء حفظة السلام، أعلم أن الأمانة العامة قد كُلفت بمهمة وضع إطار تكاملي لسياسات الأداء. فما هي وجهة نظر قادة القوات بشأن ما ينبغي أن يتضمنه إطار الأداء هذا؟ وكيف يمكننا تحفيز أداء أفضل في البعثات؟

ولدي بضعة أسئلة محددة بشأن بعض البعثات. إنني أقدر ما قاله قائد القوة التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور عن إجراءات إعادة التشكيل. وأود أن أسأل الفريق نغوندي عما يعتقد أنها ينبغي أن تكون الخطوة التالية في إعادة تشكيل البعثة. وعلى وجه الخصوص، هل تصادف البعثة أي تحديات في تنفيذ التغييرات إلى جانب ولاية حماية المدنيين؟

ومرة أخرى، أعتقد أن البيان المتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي كان مفيدا للغاية. ونحن نعلم، بطبيعة الحال، أن البعثة تعمل في نفس حيز القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. فإلى أي مدى تعمل الجهات الفاعلة العسكرية معا لضمان إسهامها في تحقيق الهدف المشترك بوسائلها المحددة؟ وما حال الصلة بين التنمية والعمل الإنساني؟ وهل هناك خطة منسقة تجمع بين مختلف الجهات الفاعلة العسكرية والجهات الفاعلة الإنمائية تحت لوائها لتحقيق الاستفادة القصوى من جميع الأدوات الموجودة تحت تصرفنا في مالي؟

وأخيرا، فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان – وهذا شيء تكلمنا عنه أمس في مجلس الأمن (انظر S/PV.8249) – أود أن أعرب عن مدى إعجابنا ببعض الإجراءات السريعة والحاسمة المتخذة مؤخرا لمواجهة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن الواضح أن ذلك الأمر لا يزال يمثل مشكلة كبيرة في بعض البعثات. وسيكون من المفيد الحصول على بعض الأمثلة على أفضل الممارسات المستخدمة في جنوب السودان التي قد تساعد بعثات أخرى على التعلم والاستجابة بفعالية إذا واجهت ذلك الأمر. سأختتم كلامي

عند هذا الحد بروح تفاعلية، وأود أن أكرر امتناني الصادق لجميع أولئك العاملين تحت لواء الأمم المتحدة لمصلحتنا جميعا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على تقييمه للحالة الراهنة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما نشكر قادة قوات العناصر العسكرية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في دارفور ومالي وجنوب السودان على الإحاطات المستكملة بشأن الحالة الراهنة في بعثاتهم. إننا نقدر تقديرا عاليا الجهود التي يبذلها حفظة السلام العاملون في ظروف صعبة، ونود أن نحيي جميع الذين جادوا بأرواحهم من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

إن أمن وحدات حفظ السلام مسألة بالغة الأهمية ينبغي أن نركز عليها ليس أثناء إعداد عمليات حفظ السلام فحسب، بل وفي جميع الأعمال المتعلقة بوجود الأمم المتحدة في أي بلد. فنوع وطبيعة المشاكل في الأزمات المعاصرة يتغيران باستمرار. وكثيرا ما تواجه عمليات حفظ السلام هجمات إرهابية على السكان المدنيين وحفظة السلام وتتعامل مع آثار الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات. وثمة سمات خاصة لكل حالة من الحالات في البلدان التي تنتشر فيها البعثات ولكل مسرح من مسارح العمليات. ومن الطبيعي أن يدفع انتشار هذه التهديدات الخبراء والعلماء للتفكير جديا في مفهوم عمل ذوي الخوذ الزرق ومنطق أعمالهم عندما يتعذر تمييز المدنيين عن المقاتلين، أو، على سبيل المثال، عندما يكون البلد المضيف غير قادر على توفير حماية كافية للمدنيين من التهديدات الجديدة. وكثيرا ما تؤدي طريقة التفكير هذه إلى نفس الدعوة، التي تحث على منح جميع حفظة السلام ما تُسمى ولايات قوية وقدرات إضافية على جمع المعلومات الاستخبارية واستعمال القوة. وقد استمعنا بالفعل إلى أصداء هذا التفكير اليوم. ومن جانبنا، فإننا نعتقد، على العكس من ذلك، أنه في مثل هذه الظروف ينبغي أن يعمل حفظة السلام بحذر بالغ. ففي نهاية المطاف، تجسد عمليات حفظ السلام المثل العليا للأمم المتحدة. وأي خطأ يمكن أن تكون له عواقب مأساوية، وقد يقوض سلطة المنظمة.

ويتعين على مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والدول المضيفة إجراء تقييم موضوعي لمدى تمكين الولايات الموسعة لاستخدام القوة البعثات من تحقيق إنجازات حقيقية في الاضطلاع بولاياتها، وهذا أمر ملح بصفة خاصة في ضوء الزيادة في الخسائر البشرية في صفوف حفظة السلام في أسوأ بؤر التوتر. ولنكن صرحاء. إن تجربة البعثات ذات الولايات القوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي ليست تجربة مقنعة حتى الآن. كما أنها أثارت عددا من المسائل الخطيرة في المجالات القانونية والتقنية واللوجستية وفي ما يتعلق بملاك الموظفين، وهي مسائل ينبغي حلها في صيغة حكومية دولية بمعرفة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وبمشاركة مباشرة للبلدان المساهمة بقوات.

وعلينا أن نكون واقعيين إزاء ذلك. إن عدم القدرة على إيجاد استجابة عملية للتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات وخطر الإرهاب ينبغي ألا تؤدي تلقائيا إلى تعزيز ولايات حفظة السلام، بحجة أنه لا توجد خيارات أخرى. فهناك خيارات. أولا، ينبغي أن يكون النهج الذي نتبعه في تخطيط الولايات والأعمال التنفيذية لحفظة السلام أكثر ذكاء ودقة. وينبغي ألا نثقل كاهل البعثات بمهام غير ذات صلة، يتعين أن تعالجها هياكل الأمم المتحدة المتخصصة. وينبغي أن تركز على المسائل ذات الأولوية، وهي دعم العملية السياسية وتعزيز القدرات الوطنية للبلدان المضيفة وضمان الأمن. وأود أن أسمع عن الكيفية التي يجري بها تحسين هذا التخطيط في ظل الظروف الراهنة.

وعلاوة على ذلك، عند إعداد العمليات وتنفيذها، من الأهمية بمكان أن نأخذ في الاعتبار آراء البلدان المساهمة بقوات، وألا نتجاهل آراء السكان المحليين وخياراتهم، وبعضهم قد

يدعمون الجماعات المسلحة، على نحو ما حدث في الواقع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب ألا ننسى أن هذه الحالات تشكل تهديدا على أمن حفظة السلام والمدنيين والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الفريق القطري. وثمة عامل هام آخر يتمثل في كفالة حصول أصحاب الخوذ الزرق على التدريب الملائم والمعدات المناسبة. وإيجاد حالة لدينا ولاية قوية لمعالجتها ولكننا نستغرق وقتا طويلا لتهيئة الظروف التي يمكن خلالها الاضطلاع بها أمر لا يغتفر.

وفي هذه المرحلة، أود أن أتطرق للأمن الفعال للوحدات الحثيث وجمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية، وهو ما تكلم عنه زميلي البريطاني. ونعتقد أن هذا النوع من النشاط لا يمكن القيام به إلا ضمن الحدود التي اتفقت عليها الدول – أي وفقا لميثاق الأمم المتحدة وبموافقة الحكومة المضيفة ولغرض محدد فحسب وهو كفالة أمن حفظة السلام والسكان المدنيين. ولا يمكن أن نسمح باستخدام وسائل جمع المعلومات الاستخباراتية لأي غرض آخر، بما في ذلك تحقيق ما يسمى بالأهداف السياسية للولاية.

وأود أن أؤكد بشكل خاص على أهمية التقيد الصارم بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام – وهي موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس وفي تنفيذ ولاية مجلس الأمن. وإذا لم يتم الالتزام بهذه المبادىء في بذل جهود قوية أو تحديدا في الاستجابات الوقائية للتصدي للتهديدات الافتراضية، يمكن أن ينجر حفظة السلام بشكل مباشر إلى المشاركة في النزاعات. وقد لاحظنا بشكل خاص أن بعض مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم قد أشاروا إلى تقرير كروز. وإن لم تخنيالذاكرة، فقد ناقشت الدول الأعضاء ذلك التقرير في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في آذار/مارس، ولكنه لم يُعتمد. وبعض المواقف الواردة فيه خلافية وقابلة للنقاش، ولا نرى سببا لتنفيذ توصياته. ويحدونا الأمل في أن يشاركنا السيد لاكروا هذا الرأي، وسنكون ممتنين لو قدم توضيحات بشأن الحالة.

ونرى أيضا أن المحاولات التي تبذلها العديد من البلدان لتشجيع مبادرات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اتفقت عليها مجموعة صغيرة من الدول خارج إطار الأمم المتحدة غير مقبولة. ومن بين هذه المبادرات، مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين التي لا تندرج في سياق الأمم المتحدة، والتي تجيز استخدام القوة ضد الحكومة المضيفة، . ومن شأن ذلك أن يجعل أصحاب الخوذ الزرق طرفا مباشرا في النزاع. ومن شروط نجاح أي عملية لحفظ السلام التعاون البناء والفعال مع البلد المضيف، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن العملية السياسية وعن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع على السواء، وكذلك عن ضمان أمن سكانه، بما في ذلك حمايتهم من الهجمات الإرهابية.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لاكروا، وقادة قوات البعثات الثلاث لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على إحاطاتهم الإعلامية. وأود أن أحيي القادة وأكثر من ٩٠ ٠٠٠ من حفظة السلام المنتشرين حاليا في جميع أنحاء العالم في بعثات حفظ السلام، وأن أعرب عن خالص التعازي لأسر حفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم أثناء أداء الواجب.

إن البيئة التي تنشر فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والولايات التي من المفترض أن تنفذها تزداد تعقيدا. والمخاطر الأمنية التي يتعرض لها حفظة السلام والخسائر التي يتكبدوها آخذة في الازدياد. وهناك تفاوت بين المطالب المتزايدة دائما للولايات ومحدودية الموارد المخصصة لها. وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور لمساعدة بعثات الأمم المتحدة على التصدي بشكل أفضل للتحديات الجديدة في الاضطلاع بالمسؤوليات التي صدر بها من مجلس الأمن تكليفا. أولا، تقوم الحاجة إلى

توخي الاستباقية في تيسير عملية التسوية السياسية للقضايا الإقليمية الساخنة. فبعض القضايا الساخنة التي طال أمدها أدت إلى استمرار تدهور الحالة الأمنية في المنطقة والمناطق المحيطة بها مع آثار خطيرة على أداء عمليات حفظ السلام الأخرى في المنطقة نفسها. وينبغي للمجتمع الدولي تكثيف الجهود الرامية إلى تسوية المسائل الإقليمية الساخنة في المنطقة، في حين يجب على عمليات حفظ السلام الاستجابة للجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية للتسوية السياسية للقضايا الساخنة.

ثانيا، يجب أن تكون لعمليات حفظ السلام ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ ومركزة. ويجب أن تتمكن من التركيز على المهمة الرئيسية لحفظ السلام والتقيد بالمبادئ الثلاثة الرئيسية لحفظ السلام، مع المراعاة التامة لعوامل مثل الحالة في الميدان والموارد المتاحة وقدرات البلدان المساهمة بقوات لمساعدة البلدان المضيفة على تعزيز قدراتها الأمنية. وعمل التكيف مع المهام ذات الأولوية والأولويات خلال كل مرحلة من المراحل يجب أن يكون فعالا وفقا للتغيرات في الحالة في الميدان. وعلاوة على ذلك، عندما تسمح الظروف بذلك، وبناء على طلب البلدان المعنية، لا بد من وضع استراتيجية خروج عملية وقابلة للتطبيق في الوقت المناسب. وعند تصميم أو إعادة تعديل الولايات، يجب منح البلدان المساهمة بقوات المزيد من الفرص للمشاركة في المناقشات.

ثالثا، يجب توجيه الأمانة العامة لتعزيز الدعم المقدم لعمليات حفظ السلام. ويجب أن تولي الأمانة العامة والبعثات اهتماما بأمن وسلامة حفظة السلام وتضع القواعد الأمنية لحفظة السلام وتعزز الإنذار المبكر وتبادل المعلومات الداخلية ضد التهديدات الأمنية. ويجب أن تكفل توافر خدمات إنقاذ الحياة والحفاظ عليها والإجلاء الطبي في البيئات التي تنطوي على مخاطر كبيرة. وقد اقترح التقرير المتعلق بتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة العديد من التوصيات، ونأمل أن تناقشها الأمانة العامة مع الدول الأعضاء وتنفذها.

إن الصين مساهم رئيسي في قوات عمليات حفظ السلام وثاني أكبر مساهم في ميزانية حفظ السلام. وفي الوقت الحاضر، يخدم ٢ ٥٠٠ من حفظة السلام الصينيين بشكل فعلي في ١٠ بعثات. إن الصين تعمل بنشاط على تنفيذ مختلف الالتزامات التي أعلن عنها الرئيس شي جين بينغ في مواصلة دعم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ونحن على استعداد للعمل مع سائر الأعضاء من أجل تحسين منظومة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جهد مشترك لصون السلم والأمن الدوليين.

ختاما، أود أن أسأل عن العوامل الرئيسية التي تؤثر على قدرة عمليات حفظ السلام على الاستجابة للتهديدات الأمنية. وهل تمثل عدم كفاية المعدات والموارد الصعوبة الرئيسية؟

السيدة ميل كولِفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جون – بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية القيمة بشأن ولايته. وأود أيضا أن أشكر الفريق ليونارد نغوندي، قائد القوة التابعة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ واللواء جان – بول ديكوننك، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ والفريق فرانك موشيو كامانزي قائد قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على تقديم إحاطة إعلامية لنا بشأن حالات بعثاتهم لحفظ السلام.

وغينيا الاستوائية تعرب عن امتنانها للعمل الجاري في هذه البعثات الصعبة. وهي تمثل الجوهر الحقيقي لهذه المنظمة وتفعيلا لمثلها العليا.

نود أن نشيد بجميع أولئك الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم باسم المنظمة في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في القارة الأفريقية.

ونود طرح الأسئلة التالية من منطلق هذه الجلسة.

فيما يخص العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ونجاحها: ما هي التحديات التي لا لاتزال تواجه البعثة في الوفاء بولايتها؟ وما الذي ينبغي أن يفعله مجلس الأمن للتأكد من التنفيذ الكامل للولايات دون إدخال تعديلات عليها؟

وبالنسبة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فما الذي ينقصها لأداء مهامها على النحو الصحيح؟ ولكي تنفذ ولايتها بصورة كاملة، ما الذي يتعين تحسينه سواء في الميدان أو من حيث المواد المستخدمة والمستحدثة أثناء العمليات؟

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ما الذي ينبغي تغييره أو تحسينه أو التخلي عنه لضمان تنفيذ ولاياتها على النحو الصحيح؟ وعلى من يتوقف نجاح عملية حفظ السلام؟

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن امتناننا لعقد هذه الجلسة. ونشكر أيضا وكيل الأمين العام جون – بيير لاكروا وقادة قوات العمليات الثلاث الهامة لحفظ السلام على إحاطاتهم.

وبوصفها بلدا مساهما بقوات، ترى بيرو أن عمليات حفظ السلام تُعدُّ أدوات أساسية لنظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي وأن من مسؤولية مجلس الأمن أن يعهد لها بالولايات ويكفل توفير القدرات اللازمة لها للتصدي لحالات النزاع التي تعمل فيها. وللأسف، كثيرا ما تواجه الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في دارفور وجنوب السودان ومالي أوضاعا هي التي ترجح مدى قدرة عمليات حفظ السلام على تحقيق الأهداف التي أنشئت لأجلها. وأشير إلى الحالات التي يعوق فيها انتشار الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية استمرار العملية السياسية.

ونود في ضوء تلك المشكلة، التشديد على عناصر رئيسية ثلاثة ينبغي النظر فيها عند إنشاء ولايات عمليات حفظ السلام، والتي لدينا بعض الأسئلة بخصوصها إلى مقدمي الإحاطات اليوم.

ويتعلق السؤال الأول بتعاون البلد المضيف والدعم المقدم من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية. ونود في ذلك الصدد، أن نسأل قادة القوات الحاضرين هنا عن التدابير الإضافية التي يمكن استخدامها لزيادة الدعم المقدم من الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية إلى عمليات حفظ السلام المعنية؟

ويتعلق السؤال الثاني بالولايات الواقعية والمرنة القابلة للتكيف مع الأوضاع المتغيرة. ويتضمن ذلك توفر القدرات الكافية، بما في ذلك، في جملة أمور، التدريب والمعدات والتكنولوجيا الحديثة والخدمات الطبية والنقل. وفي ذلك الصدد، نود أن نسأل ضيوفنا عن أفضل السبل الممكنة لسد الثغرات بين الصعوبات التي يواجهونها في القيام بمهامهم والقدرات المتاحة لهم.

أما المسألة الثالثة فهي ضرورة وضع استراتيجيات الخروج المناسبة بهدف بناء السلام المستدام. وفيما يتعلق بهذه المسألة، نود أن نعرف آراء ضيوفنا في مدى إمكانية إقامة العمليات نفسها صلات مع الفريق القطري للأمم المتحدة وما هي أوجه التآزر الممكنة خلال الانتقال إلى مرحلة ما بعد النزاع؟

ونرى علاوة على ذلك أن بوسع الاستعراضات المستقلة لعمليات حفظ السلام أن تساعد في تحديد العناصر ذات الأولوية بصورة أفضل لتحسين تلك العمليات بما يمكّنها من تلبية الاحتياجات المطلوبة في الميدان. وبالتالي، فإن من المهم معرفة آراء ضيوفنا في مدى جدوى وأهمية مثل هذه التقارير.

وتؤيد بيرو بحزم الأولوية التي توليها المنظمة وأمينها العام لسلامة الخوذ الزرق، وتنوه بالاستجابة الفورية من جانب الأمانة العامة فيما يتعلق باتخاذ تدابير ترمي للتصدي لهذه الحالة في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

وأخيرا، نرى أن من الضروري إيلاء الاهتمام اللازم لأنشطة عمليات حفظ السلام بالتوازي مع الأسباب الجذرية للنزاعات مثل الضعف الإنساني والفساد والجريمة المنظمة وغيرها.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية أن أشكر الرئاسة البولندية على تنظيم هذه المناقشة الهامة حول موضوع تلتزم به فرنسا بحزم واستمرار كما يعلم مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وقادة القوات على إحاطاتهم المستنيرة بشكل خاص.

وأود أن أشكر قادة القوات على خدمتهم وتحلِّيهم بالمهنية والتزامهم اليومي بتنفيذ ولاياتهم. وأود أيضا أن أشيد بجميع موظفيهم العسكريين والمدنيين الذين نعلم جميعا مدى التزامهم العميق. وتود فرنسا أن تشيد مرة أخرى بذكرى جميع الذين ضحوا بأرواحهم التزاما بخدمة الأمم المتحدة. وينبغي أن يدرك قادة القوات والضباط وضباط الصف والطيارون والبحارة والجنود التابعون لهم، بل القادة أنفسهم على وجه الخصوص، أننا نوليهم ثقتنا كاملة.

وكما ذكر الأمين العام لدى إطلاق مبادرته المتعلقة بالعمل من أجل حفظ السلام، التي تؤيدها فرنسا تماما، فإن حفظ السلام عملية معقدة وصعبة بشكل خاص، بل محبطة أحيانا، إلا أنها ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها (انظر S/PV.8218). وعلى الرغم من أنه يجب أن يكون حفظ السلام قبل كل شيء جزءا من الهدف السياسي لصنع السلام، فإن طموحنا إلى حماية المدنيين من ضحايا النزاع والعنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يقتضي أيضا أن نكون معا أكثر فعالية وقدرة على إحداث تغيير حقيقي في الميدان.

وبالتالي، يجب أن يركز طموحنا الجماعي على تنفيذ عملياتنا - أي عمليات الأمم المتحدة - في ظروف مثلى. وعليه، يجب أن نوفر لقادة القوات الوسائل والموارد اللازمة للاضطلاع بولايتهم بطريقة سلسة وفعالة. وكما يعلم الأعضاء، فإن فرنسا لن تدخر جهدا في سبيل تحقيق تلك الغاية.

ولذلك، فإن من الضروري أن تكون القوات التي نعهد بها إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قادرة على أداء مهامها كاملة وبصورة فعالة. ويتطلب ذلك على وجه الخصوص التدريب السابق للنشر شريطة أن يكون كاملا وجيدا للغاية. وتلتزم فرنسا التزاما تاما بدعم هذه العمليات بواسطة تدريب ما يقرب من ٣٠٠٠٠ من الجنود الأفارقة الناطقين بالفرنسية سنويا، ويشكِّل هؤلاء أنفسهم قوات يعوَّل عليها في عمليات حفظ السلام.

ويعني الشرط المتعلق بفعالية القوات وقدرتها العملياتية أيضا تزويدها بمعدات أفضل وأكثر قدرة على التكيف مع التضاريس والتهديدات، وجعلها في وضع عملياتي أفضل. ولدينا إيمان راسخ بأن تحسين الأداء العملياتي سيقلل من عدد ذوي الخوذ الزرق الذين يتعرضون للقتل أو الإصابات، وهو عدد لا يزال كبيرا. ونؤيد في ذلك الصدد، تأييدا تاما التوصيات الواردة في تقرير سانتوس كروز.

وأخيرا، نحن مقتنعون بأن العمليات الفعالة لحفظ السلام تتطلب تعزيز الصلات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما عن طريق تعزيز عمليات السلام الأفريقية. وتلك أولوية رئيسية بالنسبة لنا على أرفع المستويات السياسية. وبالتالي، فإننا نولي اهتماما لآراء مقدمي الإحاطات في هذه المسألة.

وختاما، أوجِّه سؤالي اليوم إلى قادة القوات الثلاثة ويركز بصورة أساسية على نشر واستخدام التكنولوجيا الجديدة لتحسين حماية أصولهم وجنودهم. ومع ذلك فنحن ندرك أن هذه التكنولوجيا لن تحل أبدا محل الدور المحوري الذي يضطلع به النساء والرجال الذين يتولون قيادتهم.

كثيرا ما تستهدف جماعات مسلحة قوات حفظ السلام بإطلاق نار غير مباشر أو بأجهزة متفجرة مرتجلة، الأمر الذي لا يزال يتسبب كما نعلم جميعا، في الكثير من الإصابات في صفوفها ويمنعها من القيام بمهمتها الأساسية المتمثلة في حماية المدنيين. لذلك، فإن أسئلتي بسيطة للغاية ومباشرة: كيف يمكننا مساعدتها بشكل أفضل؟ وما الذي تحتاجه لكي تتوقع التهديدات وإطلاق النار غير المباشر عليها بشكل أفضل؟ وما هي تكنولوجيا الإنذار المبكر والحماية التي هي في حاجة إليها؟

وأود بالنيابة عن فرنسا، أن أشكر قادة القوات مرة أخرى على التزامهم المثالي، وأن أعبر لهم عن كامل احترامنا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقده هذا الحوار الهام اليوم بين مجلس الأمن وقادة القوة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام جون بيير لاكروا وقائدي القوات الثلاثة الحاضرين على إحاطاتهم الإعلامية الواضحة والموجزة. ونرى أنه من المفيد للغاية أن يتحدث المجلس مع الموظفين العسكريين الذين يتعين عليهم في ظل ظروف خطرة، تنفيذ ما نتفق عليه في المجلس حول هذه الطاولة الآمنة.

لقد شهدنا زيادة مفزعة في عدد الهجمات العدائية ضد حفظة السلام على مدى السنوات القليلة الماضية. يواجه قادة قوات بعثات اليوم تحديات وتهديدات عديدة لأمن قواتهم، وقد سمعنا للتو ثلاثة منهم يتحدثون عن ذلك.

إن الكثير من أفراد قوات حفظ السلام يُقتلون في البعثات. وتشيد مملكة هولندا بجميع أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في سبيل قضية السلام. ونعبر عن تعاطفنا مع الأسر والأحباء الذين فارقوهم.

إن البيئة التشغيلية المتغيرة لعمليات حفظ السلام، تستدعي اتخاذ إجراء من جانب مجلس الأمن والأمم المتحدة ودولها الأعضاء. ولذلك، نرى أن مناقشة اليوم مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمناقشة المفتوحة بشأن تنظيم عمليات حفظ السلام التي عقدت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨، وترأسها رئيس وزراء بلدي، السيد مارك روتا (انظر S/PV.8218). وبفضل قيادة الأمين العام غوتيريش، ووكيل الأمين العام لاكروا، فإننا ننهض كلنا على نحو جيد بحفظ السلام هذا العام.

وفي هذا السياق، نعتقد أنه من المهم أيضا أن يظهر المجلس القيادة ويتحمل مسؤوليته. ونحن نتطلع إلى الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى بشأن الاستخبارات في مجال حفظ السلام، المقرر عقدها خلال شهر تموز/يوليه، وإلى الحدث الرفيع المستوى بشأن حفظ السلام في أيلول/سبتمبر. ونشيد بالعمل الهام الذي قامت به كوت ديفوار بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، ونتطلع إلى رئاستها في شهر كانون الأول/ديسمبر في هذا السياق.

إن مملكة هولندا تؤيد تمام التأييد مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. ونشيد بالتقدم الملموس المحرز في تنفيذ خطة العمل استنادا إلى تقرير سانتوس كروز، المعنون ”تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة“.

وفي خضم العمل معا، يجب علينا تغيير الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا. وكما قال اللواء ديكنينك، يجب علينا تغيير عقليتنا. ويجب أن نصبح أكثر قدرة على التصرف بشكل حاسم. وبالعمل معا، يجب أن نجعل حفظ السلام أكثر فعالية. ولحماية قوات حفظ السلام ودعمها في تنفيذ الولايات التي يصدرها مجلس الأمن، يجب أن تصبح عمليات حفظ السلام أكثر قوة.

سأركز على ثلاث مسائل تتعلق بجعل حفظ السلام أكثر فعالية، وسوف يكون لدي مع كل مسألة، عدد من الأسئلة لقادة القوة: أولا، استعراض أداء البعثات؛ وثانيا، أهمية اتباع نهج متكامل؛ وثالثًا، تحسين المعلومات الاستخباراتية القابلة للتنفيذ.

فيما يتعلق بنقطتي الأولى، بشأن استعراض أداء البعثات، منذ عام ٢٠١٧، فقد تم استعراض عمليات حفظ السلام بصورة

شاملة منذ عام ٢٠١٧. ونركز بشكل خاص في مناقشاتنا في مجلس الأمن على مسائل مثل القيود على الموارد والأداء وفعالية تكلفة عناصر البعثة. وفي رأينا، تتيح تلك الاستعراضات، فرصة هامة للتقييم ويمكن أن توفر الأساس للتعديلات التي تشتد الحاجة إليها لولايات البعثات.

ولكن عندما نستعرض بعثة من البعثات، يجب علينا أيضًا التركيز على الاحتياجات التشغيلية في الميدان. ويعتمد نجاح المهمة من ناحية، على توافر الموارد المناسبة، ومن ناحية أخرى، على وجود توقعات واقعية. وفي هذا الصدد، نرى أن توليد القوة بشكل سليم يظل أمرا أساسيا ويحتاج إلى اهتمامنا المستمر. ونرحب بنظام مخطط التناوب الذي تطوره إدارة عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، فإن أسئلتي الموجهة إلى قادة القوة هي كما يلي: هل يستجاب لاحتياجاتهم التشغيلية حاليا؟ هل يمكنهم التخطيط للمستقبل عندما يتعلق الأمر بالجيش الذي يعملون معه؟ وهل يتلقى قادة قوات الجيش تدريبا جيدا عندما يتم نشرهم تحت قيادتهم؟.

وفيما يخص نقطتي الثانية، المتعلقة بالحاجة إلى اتباع نهج متكامل، فإننا نشعر بقوة أننا بحاجة إلى نهج متكامل يجمع بين ثلاثة عناصر، هي الدبلوماسية والدفاع والتنمية. إن الدبلوماسية تتيح التوصل إلى حل سياسي، ويتيح الدفاع تحقيق الأمن وتتيح التنمية إعطاء الأمل في مستقبل أفضل للمدنيين. ولا يمكن لعمليات حفظ السلام أن تكون فعالة إلا إذا كانت هذه الأبعاد الثلاثة مجتمعة، وهذا يعني أيضا أن أركان الأمم المتحدة يجب أن تعمل معا بشكل أفضل. ولذلك، فإننا ندعم بقوة إصلاح الأمين العام لهيكل السلام والأمن. إن أسئلتي الموجهة إلى قادة القوات هي على النحو التالي: هل لديهم انطباع بأن ركيزة التنمية في الأمم المتحدة تعمل بشكل وثيق بما فيه الكفاية معهم؟ وما الذي يمكن تحسينه؟ إذا رأوا الحاجة إلى مشروع سريع الأثر، على سبيل المثال، فيما يتعلق بإمدادات المياه، هل ينادون على زميل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقيام بذلك؟

وفيما يتعلق بنقطتي الثالثة، المتعلقة بالوعي بالحالة، فإننا نرى حاجة واضحة في البعثات لجمع المعلومات والمعلومات الاستخبارية وتسبادلها بصورة متكاملة ومنهجية بين مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان. وينبغي للبعثات أن تحسن فهمها للبيئة المحلية والتهديدات التي تواجهها البعثة والمدنيون. إن استخبارات حفظ السلام القابلة للاستخدام هي مفتاح النجاح في البيئات المعقدة التي تعمل فيها بعثات اليوم. وتشكل أيضا السبيل لحماية المدنيين. ويحتاج أفراد حفظ السلام إلى عيون وآذان على الأرض لبناء الوعي بالحالة والحفاظ عليه. وأود أن أكون صريحا: تساعد المعلومات الاستخبارية الأفضل على حفظ السلام وإنقاذ الأرواح في رأينا، ويقودني ذلك إلى أسئلتي الأخيرة: هل لدى قادة القوة حاليا قدرة كافية على الإنذار المبكر عندما يتعلق الأمر بالتهديدات غير المتكافئة التي يواجهونها؟ وهل يمكن للقادة مواجهة التحديات الرئيسية في بعثاتهم بصفة مشتركة؟ وكيف يمكن لمجلس الأمن مساعدتهم في التغلب على تلك التحديات؟.

إننا نتطلع إلى إجابات قادة القوة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا وجميع قادة القوة على إحاطاتهم الإعلامية بشأن التحديات الرئيسية في عمليات حفظ السلام اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالرجال والنساء الشجعان الذين يخدمون في مختلف بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

أود أن أركز على التحديات غير المسبوقة التي تواجهها بعثات حفظ السلام اليوم، كما سبق أن شرح لنا قادة قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

يتم نشر قوات حفظ السلام بشكل متزايد لحماية المدنيين ودعم العمليات السياسية المعقدة وسط القتال المستمر والحالات عالية الخطورة التي تتميز بتهديدات غير متكافئة. إن الهجمات الموجهة ضد قوات حفظ السلام والمدنيين الأبرياء ليست فقط في تزايد، بل إنها قد استمرت بصورة متزايدة لتصبح القاعدة وليس الاستثناء. لقد أبرز زملائي هذه النقطة بالفعل، ولكن يلزم تكرارها بسبب حجم التحدي الذي نواجهه.

وتشكل الهجمات الأخيرة التي أدت إلى وفاة حفظة السلام في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مؤشرا واضحا على أن هذه التهديدات تتزايد في الحجم والتواتر والتعقيد. ولذلك، من الضروري أن تقوم بعثات حفظ السلام بإصلاحات وأن تتكيف مع ديناميات الأمن المتغيرة. وفي هذا الصدد، قدم الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، توصيات هامة بالتأكيد، ومن المؤكد أن تنفيذها في الوقت المناسب سيتيح بشكل كبير، جعل عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة تفي بالغرض. وهذه هي على الأقل نظرتنا إلى المسألة.

ولم يكن يوما وضع الاستراتيجيات السياسية الصحيحة واتباع النهج التشغيلي في غاية الأهمية كما هو اليوم. وفي هذا الصدد، أود أن أقدم الاقتراحات التالية، وسأكون مسروراً لسماع تعليقات قادة القوة.

وأنا أؤيد الرأي الذي أعرب عنه ممثل المملكة المتحدة بشأن ضرورة أن نكون صريحين في تبادل الآراء هذا.

ويتعلق اقتراحي الأول بما تم تأكيده في مناسبات عديدة، ألا وهو الحاجة إلى إيجاد تفسير عملي ومرن للمبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب على الأقل النظر إلى النقاش بشأن عمليات حفظ السلام التقليدية مقابل إنفاذ السلام على نحو أكثر دقة. فلا يمكن ولا ينبغي أن يظل حفظة السلام غير مبالين في مواجهة التهديدات الكبيرة التي تواجههم هم أنفسهم أو تواجه المدنيين الأبرياء، الذين يفترض أن يوفروا لهم الحماية.

لقد أشار قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى الاستعمال الشديد للقوة. فما هو مدى مرونة مبادئ الأمم المتحدة لحفظ السلام في السماح باللجوء إلى الاستعمال الشديد للقوة؟ في رأينا، ينبغي أن نتيط بحفظة السلام ولاية قوية ذات مفهوم واضح للعمليات وقواعد اشتباك واضحة، استنادا إلى تحليل دقيق للأوضاع وتقييم التهديدات والتخطيط. فمن شأن ذلك أن يمكنهم من اتخاذ وضع قوي في الدفاع عن أنفسهم وحماية المدنيين في مواجهة الأخطار المهلكة. غير أن تحديد ولايات وقواعد اشتباك واضحة ومفهوم واضح للعمليات لا يكفي.

ولذلك، فإن نقطتي الثالثة هي ضرورة أن تكون لدى حفظة السلام القدرات اللازمة الموثوق بها بما فيه الكفاية لردع المخربين الذين يهددون ولاية البعثة والمدنيين، فضلا عن حفظة السلام أنفسهم. وللتجهيز الكافي كذلك قيمة في الردع نادرا ما تؤخذ في الاعتبار. وسنرحب بأي تعليق من قادة القوات على هذه النقطة. إننا بحاجة إلى ضمان أن يكون لدى حفظة السلام المعدات الكافية، بما في ذلك عناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفتها ليتمكنوا من التصدي للأعمال العدائية والوفاء بولايتهم بفعالية في بيئة غير متناظرة. وسبق أن أشار قادة القوات فعلا إلى ذلك الأمر، وهو ما أكد عليه بشكل خاص قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. كما يجب أن يحصل حفظة السلام على التدريب الكافي وأن يكتسبوا المهارات اللازمة للعمل في الحالات الأمنية المتقلبة.

رابعا، على الرغم من أن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) قد أوصى بألا يضطلع حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة بعمليات

لمكافحة الإرهاب، فإنه لم يستبعد هذه الإمكانية من قبل قوات إقليمية قادرة أو ائتلافات مخصصة لهذا الغرض يأذن بها مجلس الأمن، أو كليهما. وعلى سبيل المثال، أظهر الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية قدرا أكبر من الالتزام والاستعداد لنشر قوات في بيئات غير متناظرة. وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مثال على ذلك. وبالكاد، توجد أي بعثة أخرى تجسد الحاجة إلى تعزيز الشراكة أكثر من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي بعثة تعمل في واحدة من أكثر البيئات عدائية. ويتعين علينا ألا نتغاضى عن المعنى الحقيقي لما تقوم به البعثة نيابة عن المجتمع الدولي. فحفظة السلام في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يواجهون هجمات غير متناظرة يوميا تقريبا، ومع ذلك فإنهم يعانون نقصا في التمويل ويعملون في ظروف لوجستية عصيبة. وربما ينطبق ذلك على بعثات أخرى كذلك. وبطبيعة الحال، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ليست قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، غير أن الخبرة التي اكتسبتها وثيقة الصلة بمناقشتنا هنا، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة مكافحة الإرهاب. وسيكون من المفيد، في ذلك الصدد، الاستماع إلى آراء قادة القوات بشأن كيف يمكن لحفظة السلام التغلب على التحديات التي يشكلها الإرهاب.

ومن وجهة نظرنا، واستنادا إلى مبادئ التكامل وتقسيم العمل، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة على استعداد للمشاركة في تحمل العبء مع عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، في جملة أمور، من خلال توفير مجموعة من مواد الدعم اللوجستي والمالي. وفي ذلك الصدد، تشكل التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن الضروري تماما ترجمتها إلى إجراءات ملموسة.

نعلم أن النقاط التي أثرتها يسهل قولها أكثر من فعلها. ولا تساورنا أي أوهام بأنه سيكون من السهل التغلب على التحديات الاستراتيجية والتشغيلية. ولكن في ضوء خطورة المسألة، من الضروري التصدي لتلك التحديات بأسرع ما يمكن. وإلا، فإن الالتزام بحماية المدنيين سيظل مجرد كلمات تتكرر بإفراط، دون مغزى تقريبا في العالم الحقيقي، حيث يحتاج الكثيرون إلى الحماية، عمليا لا نظريا.

قبل أن أختتم بياني، أعرب عن تقديري لقادة القوات على إحاطاتهم الإعلامية وعلى عملهم للمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا. ونحن ممتنون لما يقومون به هم والجنود الذين تحت إمرتهم في اضطلاعهم بمسؤولياتهم. وأتطلع إلى الاستماع إلى تعليقاتهم.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة البولندية على تنظيم هذه المناقشة التحاورية الهامة، بما في ذلك الإحاطات الإعلامية الزاخرة جدا بالمعلومات التي قدمها وكيل الأمين العام لاكروا وقادة القوات. ونعرب عن تقديرنا لما قدموه من رؤى، ونثني على خدمتهم البطولية. سيقدم وفد كازاخستان ملاحظات عامة، ثم يطرح أسئلة محددة لفرادى البعثات.

قبل ساعات قليلة، أحيت العديد من الدول الأعضاء، إلى جانب الأمين العام ومكتب رئيس الجمعية العامة، ذكرى مناسبة هامة للغاية – ألا وهي الذكرى الثالثة والسبعون ليوم النصر في الحرب العالمية الثانية – بحضور معرض في مقر الأمم المتحدة نظمته تسعة بلدان من المنطقة التي أنتمي إليها. وكما ذكر الأمين العام في حفل الافتتاح،

”إن لاحتفال اليوم مغزى أكبر من أي احتفال في السنوات السابقة. فنحن نشهد عالما تنتشر فيه النزاعات. إننا نرى عالما تدور فيه العديد من الحروب. ولذلك، فإنني أعتقد أن من الضروري للغاية أن نذكر أنفسنا جميعا بالدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية“.

كما إننا نأسف لأن نزاعات وحروب كثيرة جدا تدور اليوم، ولا سيما في أفريقيا، وبالأخص في دارفور ومالي وجنوب السودان، والتي ننظر فيها اليوم. وأذكر المجلس، في ذلك الصدد، بالمبادرة التي يقودها بلدي لوضع برنامج مشترك لوقف جميع النزاعات العنيفة بحلول الذكرى المئوية لإنشاء الأمم المتحدة في العام ٢٠٤٥، وهو ما وردت الإشارة إليه في أول بيان رئاسي للمجلس اعتُمد في هذا العام (S/PRST/2018/1).

تظل قوات حفظ السلام الأداة الأكثر قيمة. ويتمثل التحدي، في الوقت نفسه، في استخدامها لتهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى حلول سياسية وإجراء مفاوضات شاملة للجميع وتنفيذ اتفاقات السلام. وقبل كل شيء، ينبغي لنا تشجيع التعاون الوثيق والفعال بين الحكومات وبين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وحيثما أمكن، إشراك المجموعات دون الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أو بلدان مختارة ذات نفوذ. ويمكن أن تشمل الأنشطة المفيدة الأخرى حملات لجمع السلاح وإعادة توطين أعداد كبيرة من المشردين داخليا، والتي من دونها لا يمكن تحقيق سلام دائم.

ويجب علينا كذلك أن نكفل إصلاح القطاع الأمني لتحسين الأوضاع الأمنية بصورة عامة ولخفض الأنشطة الإجرامية بوجه عام. وينبغي أن يكون النجاح في عملية إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مثالا يحتذي في البعثات الأخرى كذلك. ويتمثل التحدي الماثل أمامنا في التعجيل بولاية بناء السلام، بما في ذلك القيام بدور أكثر استباقية في مجال بناء القدرات وتعزيز الحوكمة وتحسين التدابير التي ترمي إلى إحداث أثر سريع وتحقيق الاستقرار المجتمعي، مع العمل أيضا على نحو وثيق مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ولا سيما من خلال التخطيط لأطر استراتيجية متعددة السنوات.

كما نثني على جميع البعثات على تنفيذ المهام المنوطة بها في ظل ظروف صعبة للغاية. إننا نؤيد تقارير الأمين العام للاستعراض المستقل للبعثات وخطة العمل المستندة إلى تقرير سانتوس كروز ومساعي معالي الأمين العام الحميدة. ومن هذا المنطلق نود أن نطرح الأسئلة التالية.

أولاً، كيف يمكننا تعديل الولايات لاستئناف بناء القدرات والتدريب في القوات المسلحة ومؤسسات الدولة من خلال برنامج على المدى الطويل لإصلاح قطاع الأمن؟ ثانياً، ما الذي يجب أن نفعله من أجل وقف الأعمال العسكرية الجارية للجماعات المسلحة والميليشيات والعنف المتفشي، الأمر الذي يؤدي إلى التدهور الاقتصادي الشديد، وتصعيد الأزمة الإنسانية والانعدام الحاد في الأمن الغذائي لملايين الأشخاص، الذين غالبيتهم العظمى من المشردين أيضاً؟

ثالثاً، على الرغم من خطة عمل الأمين العام وتوصياته ونواياه الطيبة، فإن التحديات مستعصية على الحل. على الرغم من أن التنمية تستغرق وقتاً، كيف يمكننا أن نبدأ استراتيجيات شاملة من أجل التنمية الاقتصادية وبناء القدرة على الصمود؟ رابعاً، كيف يمكن تحقيق المصالحة بين الطوائف وبناء الثقة بين السكان المحليين؟

أخيراً، نعلم جميعاً أننا بحاجة إلى تحسين التدريب قبل النشر وداخل البعثة، واعتماد استراتيجيات أكثر فعالية، وتحسين قدرات المراقبة والمعدات. مع ذلك، وأخيراً وليس آخراً، كيف يمكننا سد الفجوة في القدرات؟ واستناداً إلى الخبرة المكتسبة في الميدان، ما هي الاقتراحات المتعلقة بالسبل الممكنة والكفيلة بمعالجة الثغرات في القدرات؟

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام السيد لاكروا على جمع قادة القوات هنا هذا الأسبوع. إننا نعتقد أن من المفيد للغاية بالنسبة لقادة القوات أن يحظوا بفرصة للالتقاء معا ومناقشة التحديات المشتركة التي يواجهونها في بيئة اليوم. وفي حين تواجه

البعثات تحديات متزايدة، فمن المهم لهم تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

وأود أيضاً أن أشكر الرئاسة البولندية على عقد جلسة اليوم التي تمكننا من الاستماع إلى إحاطات من ثلاثة من قادة القوات. إن إحاطاتهم هامة للغاية وأود أن أعرب لهم وللزملاء في هذه القاعة عن مدى تقدير المجلس، بما في ذلك الولايات المتحدة، لجميع المهام التي تقوم بها القوات الخاضعة لقيادتهم والتضحيات التي تقدمها وتفانيها في أداء الواجب.

وفي حين أن التحديات التي طلبنا من إدارة حفظ السلام معالجتها قد زادت ومعدّل القتلى من حفظة السلام آخذ في الازدياد، بات من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى تقييم ما إذا كانت بعثة ما لحفظ السلام هي الأداة المناسبة لمواجهة التحديات الحالية المحددة للسلم والأمن الدوليين. لقد أعربت الولايات المتحدة عن تأييدها القوي لرفع الأمم المتحدة المستوى فيما يتعلق بأداء عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عن طريق ترسيخ ثقافة للأداء، بدءاً بوضع وتنفيذ سياسة شاملة للأداء تحدد معايير شفافة للأداء وتدابير تفصيلية لمساءلة المقصّرين. بيد أن الأداء وحده ليس كافياً.

في نيسان/أبريل من العام الماضي، عرضت السفيرة هيلي مجموعة من المبادئ على المجلس (انظر S/PV.7918) لتوجيه استعراضنا لبعثات حفظ السلام متى حان موعد تجديد ولاياتها. وأعتقد أن تلك المبادئ هي منظور جيد لاستعراض الولايات من خلاله وتمثّل تجسيدا لمناقشاتنا الجماعية في المجلس. كما يتجلى كثير مما سمعته من أعضاء المجلس هنا اليوم في تلك المبادئ، وهو أنه يجب على بعثات حفظ السلام أن تدعم تحقيق الحلول السياسية؛ ويجب على البعثات أن تحظى بتعاون البلد المضيف؛ ويجب أن تكون استراتيجيات الخروج واضحة المعالم ويجب أن تكون الولايات واقعية وقابلة للتحقيق. وإذا كانت هذه الشروط غير متوفرة، فيجب علينا النظر بعناية فيما إذا كانت الولايات الحالية لا تزال ذات معنى، وكيف يمكن للمجلس أن يعدّلها وما إذا كانت هناك بدائل وأدوات أنسب لتسوية النزاعات.

ولدي بضعة أسئلة أطرحها على قادة القوات الذين قدموا لنا إحاطات اليوم. تتعلق هذه الأسئلة بالمبادئ المذكورة وهي موضوعة في إطار رؤية فلسفية أوسع لحفظ السلام وكيف تنسجم مهمتهم مع ذاك المنظور. فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فهل لديها ولاية واقعية وقابلة للتحقيق؟ إنها بعثة صعبة على نحو خاص. وإذا لم يكن الأمر كذلك، ومع الأخذ في الاعتبار أن قائد القوة سيؤدي المهام الموكلة إليه، فأي المهام يمكن أن تُعتبر غير قابلة للتحقق؟

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، هل يعتقد قائد القوة أن حفظة السلام في البعثة مستعدون من الناحية التشغيلية للوفاء بالمتطلبات، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين؟ ماذا تحتاج البعثة في رأي قائد قوة لتحقيق الجاهزية العملياتية؟ إن السؤال عن الاستعداد التشغيلي ربما يكون سؤالاً يمكننا طرحه على جميع البعثات. إنني أرحب بتعليقات قادة القوات بشأن ما هو مطلوب لتحقيق الجاهزية العملياتية الكاملة. وأخيراً، هل تتطلب الحالة الأمنية في دارفور وجود قوة عسكرية قوية أم أن الشرطة، على سبيل المثال، يمكن أن تضطلع بدور أقوى؟

وأشكر الرئاسة مرة أخرى على عقد هذه الجلسة.

السيد الفصام (الكويت): أود بداية أن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لاكروا، وللسادة قادة القوات في عمليات حفظ السلام في دارفور، العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وفي جمهورية جنوب السودان، بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفي جمهورية مالي، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطاتهم القيمة.

وأود أن أتناول المواضيع الأربعة التالية: أولاً، التهديدات؛ ثانياً، الأداء؛ ثالثاً، استراتيجيات الخروج؛ رابعاً، التوافق بين الأطراف المعنية. أولاً، التهديدات التي تواجه قوات حفظ السلام. لقد شهدت الأعوام الخمسة الماضية، وبكل أسف، تزايداً في أعداد القتلى بين صفوف قوات حفظ السلام، وقد مارس مجلس الأمن دوراً داعماً للأمانة العامة في التعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة. كما أن الطبيعة المتغيرة للنزاعات، والتعامل مع أكثر من نزاع، وتعدد الأطراف المتقاتلة في آن واحد، تعدّ جميعها مدعاة لتقدير الدور الكبير للعناصر العسكرية في عمليات حفظ السلام، وللمزيد من الدعم لها في المجلس من خلال صياغة ولايات واقعية ومرنة. ونشيد هنا بالدور الفعال لإدارتي حفظ السلام والدعم الميداني بالأمانة العامة في تنفيذ خطة العمل بشأن تقرير سانتوس كروز المعني بتزايد أعداد القتلى بين صفوف حفظة السلام، الذين نقدّر تضحياتهم لحفظ السلام وحماية المدنيين.

ثانياً، مسألة الأداء. نرحّب بالتعاون ما بين بعثات حفظ السلام والأمانة العامة من أجل تحديد معايير لقياس أداء البعثات، ونؤكّد على أن تلك المعايير تقيس أموراً ملموسة، ترتبط بالميزانية أحياناً وبمؤشرات يمكن قياسها، وبينما يظلّ السلام في مجمله هدفاً أسمى لا يقاس بالمبالغ ولا يقدر بثمن. تقع على مجلسنا مسؤولية كبيرة في تحديد معالم ومتطلبات الولايات التي نصوغها، وذلك من أجل تحقيق السلام أولاً، والحفاظ عليه وعلى أرواح المدنيين وحفظة السلام، بالتزامن مع قياس الأداء وتطويره. ولعلّ المسائل الانضباطية، ومنها سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تعدّ أمراً بالغ الأهمية، وقد كرر المجلس مراراً دعمه لهذه السياسة، وكذلك تقديره لدور الدول المساهمة بقوات، والتي تعاملت بشكل حازم وفوري ومسؤول مع حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ثالثاً، استراتيجيات الخروج. إن دور المكونات العسكرية لبعثات حفظ السلام لا يقتصر على مراحل احتدام النزاع أو الحفاظ على وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة، بل يمتد عبر مراحل البعثة، مرورا بتخفيضها وإعادة تشكيلها، حتى الإتفاق على استراتيجية خروج تضمن سلاسة الانتقال لبناء السلام بعد النزاع.

وإن استمرارية السلام تتطلب انتقالا مرنا ومتدرجا بين الوظائف العسكرية ومهام تحقيق الإستقرار وبناء السلام، كما نشهد في العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. حيث أن دور المكونات العسكرية يمثل الهيكل الأساسي الذي تتماسك به مكونات البعثة. كما أن التنسيق المستمر بين المكونين العسكري والشرطي، يضمن تواصل حفظ السلام ودعم وبناء القدرات، وقد شهدنا ذلك في الإنتقال إلى البعثة الحالية في هايتي.

رابعا، التوافق بين الأطراف المساهمة في عمليات حفظ السلام. لقد تناولنا باستفاضة خلال المناقشة المفتوحة الشهر الماضي حول حفظ السلام، موضوع الأطراف المساهمة في عمليات حفظ السلام، وإن المكون العسكري يعد ركيزة في التعاون والتوافق ما بين تلك الأطراف.

ففي البدء هناك الدول المستضيفة، التي تعد الشريك الأول في عمليات حفظ السلام، ثم الدول المساهمة بقوات ودورها المحوري في التعاون الثلاثي مع الأمانة العامة ومجلس الأمن. كما أن للمنظمات الإقليمية وما دون الإقليمية دورا متزايدا في هذا المجال، خاصة في القارة الأفريقية كما استمعنا من مقدمي الإحاطة.

ونحن إذ نؤكد على ضرورة اتساق الجهود ما بين الأطراف المذكورة، فقد وفرت لنا اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تقريرها السنوي (A/AC.121/2018/L.3) الذي اشتمل على مواضيع منها المكون العسكري، كما أن اللجنة الخامسة تناقش خلال الشهر الحالي المجالات الإدارية والمالية لعمليات حفظ السلام.

إن جميع الأطراف السابق ذكرها تمثل أركانا لا غنى عنها في النظر في ولايات عمليات حفظ السلام، ودور المكونات العسكرية فيها، ويعتبر التنسيق المستمر فيما بينها مطلبا أساسيا وضرورة ملحة.

وفي الختام، يسعدنا استماع المجلس لممثلي البعثات من قادة القوات، ونرحب بالتواصل المستمر معهم وعبر إدارة عمليات حفظ السلام. ونجدد تقديرنا للتضحيات التي يقدمها حفظة السلام في ظل المخاطر التي يواجهونها، والشكر موصول للدول المساهمة بقوات وجميع الأطراف المساهمة، التي نجدد تقديرنا لتضحياتها في سبيل حفظ السلام.

السيدة شولجين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى قادة القوات الثلاثة على إبدائهم وجهات نظرهم القيمة، ووكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية، وأنتم سيدتي الرئيسة، على إتاحتكم منبرا لمناقشة اليوم.

ونرحب بالجهود المتجددة التي قادها الأمين العام لتعزيز حفظ السلام والانتقال من الأقوال إلى الأفعال لجعل عمليات السلام مناسبة للقرن الحادي والعشرين. ويجب علينا نحن أعضاء مجلس الأمن، أن نؤدي دورنا في هذه العملية. وينطوي ذلك على تزويد البعثات بولايات واقعية وبموارد كافية، ولكن ينطوي أيضا على ممارسة ضغوط سياسية على جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية ودعم جهود منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. ويجب أيضا تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومن خلال الإصغاء إلى قادة قواتنا الثلاثة، يتضح أن هناك تحديات هائلة لا تزال قائمة، ونحن نعلم أن بيئة حفظ السلام اليوم أكثر تعقيدا وتترتب عنها مخاطر أكبر من أي وقت مضى.

ومن خلال تجربتنا الخاصة مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تعد الاستخبارات لأغراض حفظ السلام أمرا حيويا لاتخاذ قرارات مستنيرة ولتخطيط العمليات. ومن الأهمية بمكان ضمان قدرة البعثات على الاستعداد للتصرف بشأن المعلومات الواردة، ومن المهم أيضا أن تكون هناك عمليات اختيار دقيقة للقيادات العليا في البعثة، وللقادة العسكريين وقادة أفراد الشرطة. ويجب أن يتحسن تقييم القادة، وينبغي إيلاء اهتمام خاص للرغبة في العمل، واتخاذ المبادرة وتحمل المسؤولية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون للوحدات النظامية التدريب والمهارات والمعدات المناسبة لكي تتمكن من حماية المدنيين وحماية أفرادها، ولتنفيذ الولايات. ويتطلب ذلك، دعم بناء القدرات وتقديم تقارير أفضل عن ضعف الأداء.

إننا نؤيد بقوة الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين داخل منظومة الأمم المتحدة. كما يقتضي إدماج المنظور الجنساني السليم وتنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن توفير التمويل الكافي.

وأود أن أختتم بالتركيز على الأسئلة التي سأطرحها على مقدمي الإحاطات الإعلامية. وأوجه سؤالي الأول لهم جميعا. ما الذي يعتقدون أنه ينبغي للأمانة العامة والبعثات والبلدان المساهمة بقوات أن تقوم به لزيادة النسبة المئوية لكل من الموظفات في المجالين العسكري والمدني؟وسؤالي الثاني موجه للفريق نيغوندي من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. بالنظر إلى أن مهمة حماية المدنيين هي أكبر تحد يواجهه كقائد في تنفيذ ولايته، فكيف يقوم بذلك؟ وكيف تتأثر الظروف بإعادة التشكيل المستمر للبعثة؟

أما سؤالي الثالث فهو موجه إلى اللواء ديكنينك. وأود أن أطلب منه أن يشرح بالتفصيل التحديات الحالية التي تواجهها البعثة فيما يتعلق بحماية المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية والموظفين من الهجمات، وتوثيق هذه الهجمات والإبلاغ عنها. وهل ولاية البعثة ومواردها كافية للقيام بتلك المهام؟

وسؤالي الرابع موجه للفريق كامانزي. لدى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على غرار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحدة لواء أكثر مرونة وفعالية. وقد شهدنا في بعض المناطق، أيضا احتياطيات إقليمية يمكن نقلها بين البعثات في غضون مهلة قصيرة. ما الذي سيقوله عن إيجابيات وسلبيات الوحدات الأكثر مرونة وقوة مثل الألوية أو الاحتياطيات الإقليمية؟

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر بوليفيا رئاستكم، سيدتي، على عقد هذه الجلسة الهامة. ونشعر بالامتنان أيضا للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد جون – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وقادة قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، عن طريق التداول بتقنية الفيديو من جوبا.

إن المشهد الدولي ليس جامدا، بل إنه يمر بتغيرات عميقة تجسدت في السنوات الأخيرة في التهديدات المستمرة التي تشكلها الجماعات الإرهابية والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وقد أظهر ذلك الواقع المعقد مدى أهمية إجراء تغييرات هيكلية في بعثات حفظ السلام، من أجل تمكينها من التكيف بفعالية أكبر مع بيئاتها وصد هذه التهديدات. ففي منطقة الساحل على سبيل المثال، ازدادت القدرة القتالية للجماعات المسلحة والإرهابية على شن هجمات غير متماثلة، وقدرتها على الحفاظ على وجود أيديولوجي قوي من أجل كسب المؤيدين. وقد أدى ذلك أيضا إلى زيادة الأرباح التي تدرها الأنشطة الإجرامية، التي أصبحت مصدر عيش لمثل هذه الجماعات. ونود أن يشرح قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، هذه المسألة ويعلق على التدابير التي يعتقد أنه ينبغي اعتمادها في المنطقة.

لقد ساعدت بعثات حفظ السلام، على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية تقريبا، على بناء السلام في مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم من خلال تنفيذ ولاياتها. وللأسف، جاء ذلك بكلفة مادية وبشرية عالية جدا، بسبب وفاة العناصر القيمة، من العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، التي سقطت ضحايا للهجمات أثناء الاضطلاع بواجباتها. وتشيد بوليفيا إشادة صادقة بكل فرد من أعضاء وحدات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، الذين وقفوا بحزم في جهودهم للقيام بعملهم، على الرغم من بعض القيود المادية للبعثات، وعدم كفاية الموارد والظروف الصعبة على الأرض والبيئة الأمنية الهشة والمتقلبة التي يعملون فيها. نحن نشعر كذلك بالامتنان للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة ومراقبين وموظفين مدنيين على سخائها وتضامنها والتزامها تجاه منظومة الأمم المتحدة وتجاه البلدان المنكوبة بالنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار.

لقد بينت الهجمات المستمرة على حفظة السلام، التي تكررت قبل بضعة أيام فقط في عدد من الأماكن، مرة أخرى، الحاجة الماسة إلى تعزيز مجالات رئيسية للبعثات، ولا سيما تلك المتعلقة بالإلمام بالحالة السائدة في الميدان وقدرة الوحدات على التنقل والقدرة على الرد، وقبل كل شيء، تعزيز تدابير الدفاع والحماية للمعسكرات وللقوات نفسها. وتحتاج بعثات حفظ السلام كذلك إلى أن ترى تحسينات في المجالات المادية، ولا سيما المجالات التقنية إذا أريد لها أن تنفذ ولاياتها على نحو أكثر فعالية. وتجدر الإشارة إلى أن توفير المعدات المناسبة وتدريب القوات ليس مسؤولية البلدان المساهمة بقوات فحسب، بل ومسؤولية منظمتنا بشكل عام. وعلاوة على ذلك، فإن توفير الموارد الاقتصادية والبشرية والمادية المستدامة والفعالة والكافية التي تحتاجها البعثات يقتضي إجراء تحليل تقني ولوجستي، والأهم، وتحليل واقعي. ونشدد، في ذلك الصدد، على أولوية تحسين المرونة المؤسسية لنشر القوات، فضلا عن اختيار الأفضل تدريبا

والأكثر تخصصا للاستجابة بفعالية للسياقات غير المتناظرة التي ناقشناها.

وكما قلنا في المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن عمليات حفظ السلام في آذار/مارس (انظر S/PV.8218)، هناك أفكار ثاقبة هامة وأدوات للحصول على المعلومات وتوصيات للدعوة إلى التغيير وتحسين أداء البعثات في الميدان، فضلا عن الاستفادة المثلى من مختلف مستويات صنع القرار والتخطيط في المنظومة، تتجسد في تقرير الإبراهيمي للفريق الخبراء المعنيين بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر S/2000/809) والتوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لعام ٢٠١٥ (انظر S/2015/446). ويبحث مضمونها العام الخيارات والآليات والمهام والتحديات المختلفة التي تواجه هذه العمليات في الوقت الحاضر.

كما إننا نرحب بالتقرير المعنون ”تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة“ الذي قدمه القائد السابق لقوة الأمم المتحدة الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعروف باسم تقرير كروز. فهو يشكل أداة مناسبة تسهم إسهاما كبيرا في فهم المسائل الأمنية لبعثات حفظ السلام، فضلا عن جوانبها الهيكلية، ولا سيما فيما يتعلق بقيادة وعقلية ومعدات وتدريب القوات. وتعتقد بوليفيا أنه من الضروري معالجة تلك الجوانب من أجل تحقيق أهداف معقولة.

وسيكون من المفيد، في ذلك الصدد، أن نسمع مباشرة من قادة القوات هنا اليوم عن مدى تطبيق المعايير الواردة في التقرير. وإذا لم تكن تطبق، كيف يمكن تطبيقها في سياق بعثة كل منهم؟ وفيما يتعلق بالسلوكيات التشغيلية، يركز تقرير كروز كذلك على أن كل بعثة فريدة من نوعها، وأن الحالات المختلفة تتطلب إجراءات مختلفة، تبعا للتهديد الماثل في أي منطقة بعينها. غير أن ما لا يتغير على الإطلاق هو أن تفسير الولايات ينبغي أن يدعم اتخاذ الإجراءات ولا يمكن استخدامه لتبرير التقاعس.

ومن ذلك المنظور، ما هي الخطوات الأخرى التي ينبغي أن يتخذها مجلس الأمن للحيلولة دون أن يعرض التقاعس حياة أفراد القوة للخطر؟ إن النهج الوقائي، في إطار دراسة متعمقة للسياق على أساس كل حالة على حدة، أمر أساسي للتصميم والفهم السليمين للولايات، أيا كانت طبيعتها، مع احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وتعزيز الملكية الوطنية ومن دون استخدام ذلك النهج كأداة للتدخل.

وفي الختام، نشدد على جهود مجلس الأمن لتحقيق الأهداف المحددة في جميع الولايات الحالية. والوحدة فيما بين جميع الجهات الفاعلة أمر حاسم لتعزيز الجوانب المالية والتكتيكية والعملياتية والاستراتيجية على الأرض، مع الامتثال الصارم لميثاق الأمم المتحدة. وغني عن القول إنه لا يمكن لأي بعثة لحفظ السلام أن تنجح ما لم تحظ بدعم البلد المضيف. وفي ذلك الصدد، فإن استمرار التنسيق السلس وتبادل المعلومات وآليات بناء الثقة بين البعثات والسلطات المحلية أمر أساسي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة بولندا.

أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا وقادة القوات على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة، التي تعطينا وجهات نظر البعثات بشأن مسائل ذات صلة بنظر مجلس الأمن في ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن مؤتمر رؤساء العناصر العسكرية هذا العام حسن التوقيت جدا.

لقد تمت مناقشة موضوع حفظ السلام بشكل موسع خلال الأشهر القليلة الماضية. وقد أصاب المجتمع الدولي بأسره الجزع إزاء الحالة الراهنة لأمن أفراد البعثات وبالتالي حالة أمن السكان الذين يهدفون إلى حمايتهم. ولم نر تغيرات دينامية في البيئة الأمنية فحسب، بل والأهم من ذلك، رأينا زيادة كبيرة في عدد التهديدات والهجمات المباشرة على قوات حفظ السلام. وينبغي لنا أن نغتنم كل فرصة لإدانة تلك الأعمال

بأقوى العبارات الممكنة. غني عن القول إن أمن حفظة السلام يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أنه يشكل في الوقت الراهن عاملا حاسما في تنفيذ البعثات لولاياتها تنفيذا فعالا.

ومن بين المواضيع التي ننظر فيها اليوم الولايات نفسها. فقد تمت بالفعل في المجلس مناقشة أهمية إعادة تقييم تشكيل البعثات وولاياتها استنادا إلى الحقائق على الأرض. وأود أن أركز تحديدا على الأوضاع على الأرض وعلاقتها بالولايات وأثرها المباشر على البعثات. فأود أن أطرح عدة أسئلة بشأن البعثات، ولكنني أعتقد أن هذا ينبغي أن يكون فرصة لقادة القوات لينقلوا ما لديهم من وجهات نظر إلى أعضاء المجلس. ومن ثم، سأشرع في طرح أسئلتي.

من وجهة نظر قادة القوات، هل تمكن الولايات الحالية البعثات وقادة القوات من العمل بفعالية، وعند الاقتضاء، بشكل استباقي من أجل الاضطلاع بمهامهم؟ إذا كانت الإجابة بنعم، أكون ممتنة لو أمكنهم تحديد الأولويات وتسمية التحديات أو القيود أو الثغرات الرئيسية التي لا تزال تعرقل فعالية البعثات. وإذا كانت الإجابة بلا، أشجعهم على تسليط الضوء على المجالات التي ينبغي للمجلس أن يركز عليها لكفالة تقديم الدعم لقادة القوات والقوات في الميدان في تنفيذهم ولاياتهم وتقريبنا من المرحلة الأخيرة المرجوة للبعثات.

وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لجميع قادة القوات الحاضرين في هذه القاعة اليوم، وللرجال والنساء الذين يعملون معهم على مدار الساعة، على تفانيهم والتزامهم بالسلم والأمن الدوليين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأود أن ألفت انتباه قادة القوات إلى الأسئلة الموجهة إليهم. وسيقدّر أعضاء المجلس أي ملاحظات يدلي بها قادة القوات بشأن واقع البعثات الميدانية الخاصة بكل منهم.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا للرد على الأسئلة والتعليقات.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد لأنني أعتقد أن من المهم جداً أن يستمع مجلس الأمن إلى الردود التي سيقدّمها قادة القوات. وأود أن أشكر الأعضاء على دعمهم لحفظة السلام التابعين لنا والتزامهم بهم وعلى إشادتهم بزملائنا في الميدان.

وأود أن أؤكد مجدداً أيضاً أهمية استمرار مشاركة مجلس الأمن في دعم الجهود الجماعية الرامية إلى تحسين فعالية عمليات حفظ السلام. وهذه بالضبط روح مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وهي تتعلّق بتبادل الآراء الصريح بشأن التحديات التي تواجه حفظ السلام، وشرح ما نحاول أن نفعله لمواجهة تلك التحديات وتسليط الضوء على أهمية الدعم القوي من الدول الأعضاء للتصدي بفعالية للتحديات القائمة. ونحن بحاجة إلى الدعم الذي تقدّمه الدول الأعضاء بوصفها جهات فاعلة سياسية وبوصفها بلدانا مساهمة بقوات وبأفراد شرطة وبوصفها من المساهمين الماليين والشركاء.

أنتقل بإيجاز إلى خطة العمل، وأود القول إننا مصممون على مواصلة تنفيذها بنشاط كبير. وعلى الرغم من أن خطة العمل لم تأخذ بجميع توصيات تقرير سانتوس كروز، إلا أنها تستند إليه. وأعتقد أن من المهم تسليط الضوء على أن خطة العمل ليست الاستراتيجية العامة لعمليات حفظ السلام، لأن الاستراتيجية العامة لعمليات حفظ السلام تعطي الأسبقية للسياسة. ومن المهم للغاية تسليط الضوء على أهمية دعم الدول الأعضاء لمواصلة تعزيز الحلول السياسية في العديد من الحالات التي لا تمضي فيها العمليات السياسية بالسرعة الكافية. وتشكّل

خطّة العمل أساساً مجموعة من التوصيات والتدابير العمليّة للغاية التي ترمي إلى جعل أداة حفظ السلام الهامة أنسب وأكثر فعالية للتصدي للتحديات الراهنة. وتنفيذ خطة العمل مسعى جماعي. وأود مرة أخرى أن أعرب عن امتناننا لزملائنا في الميدان، ولا سيما قادة القوات، على ما يقومون به.

وكما قلت، فإننا عازمون تماماً على المضي قدماً. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لهذه الخطة في التأكّد من تطبيقنا للقواعد والإجراءات على جميع المستويات. وثمّة أولوية أخرى تتمثل في التشديد على التدريب. ولدينا خطة عمل محدّدة للتدريب، وقد تشاطرناها مع الدول الأعضاء. ونعمل على تقييم الأداء، والذي نتبع فيه منهجية جديدة نعممها على كافة البعثات. كما أننا نتحاور بصراحة بشأن المسائل المتعلّقة بالأداء مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، عند الاقتضاء، بروح من الشراكة وبهدف معالجة هذه المسائل. ونعمل أيضاً بشأن أولويات أخرى هامة جداً، من قبيل تحديد أوجه النقص الرئيسية في المعدّات وكيفية استخدام التكنولوجيات الحديثة، وكذلك أهمية مواصلة تحسين الطريقة التي نتعامل بها مع الوفيات والإصابات.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أؤكد على المبادئ الأساسية لحفظ السلام، التي ذكرها عدد من أعضاء المجلس. ولا تزال هذه المبادئ حجر الزاوية في عملنا. وأعتقد أنه من المهم للغاية تسليط الضوء على أهمية العمل في إطار شراكة وثيقة مع الحكومات المضيفة والتأكد من موافقتها. وأعتقد أن الحياد أيضاً أحد المبادئ الرئيسية. وتملي ولاياتنا علينا أن ندعم الحلول السياسية. والواقع أننا نواجه في كثير من الحالات قوىً تعارض النهوض بالحلول السياسية، وهي تفعل ذلك في أحيان كثيرة جدا باستهداف حفظة السلام وزملائنا العاملين في الجانب الإنساني والإنمائي. كما أن مسألة استخدام القوة وثيقة الصلة بذلك. فحفظ السلام ليس حرباً. ويتحدد استخدام القوة إما بالدفاع عن النفس أو بأهمية الدفاع عن الولاية. ويشمل الدفاع عن الولاية، في بعض الحالات، الوفاء بولايتنا المتعلقة بحماية المدنيين، ولكن أيضاً التأكد من أننا ندافع عن أنفسنا وعن البعثة ضد من يعملون على عرقلة التوصل إلى حل سياسي.

وبالانتقال إلى الاستعراض الاستراتيجي، أود أن أقول إننا سنواصل إجراء وتنفيذ الاستعراضات الاستراتيجية. ونحن بحاجة إلى دعم مجلس الأمن في ذلك. وفي الوقت نفسه، قد يكون من السابق كثيراً لأوانه تقييم أثر الاستعراضات الاستراتيجية على البعثات. وسيكون من المهم أن تنظر الدول الأعضاء في ذلك الأثر لتحكم بنفسها ما إذا كانت هذه الاستعراضات تحدث تغييراً أم لا. ونحن عازمون على مواصلة السير على هذا المنوال.

وأودّ أن أختتم بالقول إنني أتفق مع التعليقات التي أبديت بشأن مسألة النقص في القدرات. وعلى الرغم من أن لدينا المزيد من المساهمين المحتملين في حفظ السلام والمزيد من التعهدات المالية لبعثاتنا، لا نزال نعاني من نقص شديد في القدرات في عدد من المجالات. ومن المهم مواصلة العمل على إيجاد حلول ابتكارية لمعالجة هذه الحالة. وتمثّل التعهدات المالية الذكية وسيلة هامة في هذا الصدد، حيث يجري تناوب التعهدات المالية والتبرعات على أساس سنوي لضمان ألا يرى المساهمون بأصول حيوية تخصيص أصولهم لفترة أطول مما ينبغي لبعثة معينة. ومن المهم بنفس القدر، كما ذكرت بعض الدول الأعضاء، تسليط الضوء على أهمية اتباع نهج متكامل. وقد بيّن بعض قادة القوات تلك النقطة بدقّة كبيرة.

وأخيراً، فيما يتعلق بمسألة التكامل، فهي تنطوي على ضمان أن نمكّن المنظمات الأخرى، ولا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من التصدي للحالة من خلال عمليات خاصة بها، مدعومة على نحو ملائم بدعم وتمويل مستدامين ويمكن التنبؤ بهما.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على التوضيحات التي قدمها.

وأعطي الكلمة الآن للفريق نغوندي للرد على الأسئلة والتعليقات التي تم طرحها.

الفريق نغوندي (تكلّم بالإنكليزية): قبل أن أردّ على الأسئلة المحددة، أود أن أبدي ملاحظتين. أولاً، إنني في غاية الامتنان على الكلمات الطيبة التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن تجاهنا في الاعتراف بالعمل الشاق الذي تقوم به قوات حفظ السلام في الميدان. ثانياً، أعرب عن تقديري للرغبة التي أبداها الأعضاء في دعم حفظة السلام، سواء كمجلس أو كفرادى دول.

بعد استماعي إلى المناقشة، أود أن أشير إلى ضرورة الاستعارة من العملية العسكرية للتخطيط وصنع القرار. وأعتقد أن هناك ثغرة في تخطيطنا وفي صياغة الولايات. إن العملية العسكرية للتخطيط وصنع القرار تتطلب إجراء دراسة بمعرفة خبراء لفهم الحالة وتحديد ما ينبغي القيام به وتحديد الاستراتيجية التي ينبغي اتباعها.

فهي، في نهاية المطاف تحدد بالتالي الغايات والسبل والوسائل وتحشدها لشن هجوم. ولديها آلية تنفيذ استراتيجية مدروسة للغاية. وإذا تم التوصل إلى ولاياتنا من خلال تلك العملية، لا أعتقد أننا سنواجه مشاكل حينها. أعلم أن حالات العنف تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة. بيد أن ذلك لا يعني أننا لا نتابع الحالة لكفالة إتمام عملية صنع القرار من البداية. ولا يزال من الممكن متابعة ذلك. ولذلك سيتم توفير القدرات والاستراتيجيات لتنفيذ السبل والوسائل والغايات.

والمسألة الثانية هي القوة. باعتبارنا قادة القوات، ناقشنا بإسهاب ذلك الأمر، ونعلم أن لكل بعثة حالتها الأمنية الفريدة وتحدياتها التشغيلية. وقوة البعثة لا تعني بالضرورة استخدامها للقوة. وأقرب تعريف لما لدينا من فعالية هو السعي الحثيث إلى تحقيق الهدف. و''السعي الحثيث'' لا يعني بالضرورة استخدام الأسلحة والعتاد وما إلى ذلك، ولكن استخدام ما هو متاح، وفقا لما تم تشكيله. ومعناه الثاني هو ''القدرة على الأداء من دون تقصير'' – التصميم على الأداء، سواء عن طريق القتال أو السعي إلى تحقيق أهداف أخرى. لذلك لا تقتصر القوة على الميدان وحده. بل تمتد لتشمل كافة القطاعات – من مجلس الأمن إلى الميدان ومن الميدان حتى المقر والدول الأعضاء. ويجب على الجميع ضمان القوة والعمل على تحقيق الأهداف المنشودة. إن كانت هناك استراتيجية، يمكن تحقيق الهدف. ذلك ما قلته ردا على سؤال محدد من المذكرة المفاهيمية، إن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قوية بما فيه الكفاية، لأن لديها القدرات من حيث تجميع العناصر المختلفة. وهي قوية بما فيه الكفاية، وستحقق الهدف المتوخى منها. وبعد قولي هذا، أود أن أنتقل إلى الأسئلة المحددة.

أولا، للرد على السؤال الذي طرحه ممثل المملكة المتحدة فيما يتعلق بالخطوة التالية بعد إعادة التشكيل والتحديات التي واجهتنا في تنفيذ الولاية، لا يخفى على أحد أن العملية المختلطة في طريقها لاختتام أعمالها، بعد ما قمنا بما يفترض أن نقوم به. وهذه العملية بدأت منذ وقت طويل، باتخاذ القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧) الذي أشار إلى ذلك الاتجاه. ما لم تطرأ تغييرات، إن بقت جميع العوامل على حالها، فنحن ماضون في طريقنا. لذلك ما قلناه بوضوح شديد إن ما نحتاج إليه في المرحلة المقبلة هو خطة انتقالية مفصلة جيدة. وستسعى عملية الانتقال إلى الحفاظ على ألا تذهب المكاسب التي حققتها الأمم المتحدة في الميدان سدى، بل أن يتم تسليمها إلى جهة ما. ننقل الراية إلى جهة ما. ويمكن أن تكون الحكومة أو الفريق القطري للأمم المتحدة أو منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور توفير الخدمات الأساسية، لأن ولايتنا تتمثل في كفالة حماية جميع

المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان والمساعدة بآليات تسوية النزاعات المحلية وبالطبع دعم الجانب السياسي، وهو الوساطة بين الحكومة والأحزاب التي لم توقع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ويفترض أن تكون تلك الوثيقة هي الحل ولا يمكن بث الأمل فيها إلا من قبل الأشخاص الذين يناقشونها. والبعثة حاليا في طريقها للخروج. والإجابة هي الانتقال السلس للتأكد من أن المكاسب التي تحققت لن تذهب سدى.

ثانيا، ما هي التحديات حول تلك المجالات الأربعة؟ هناك عدة تحديات. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بحماية المدنيين، عدد الأشخاص المشردين داخليا المسجلين يتجاوز ١,٧ مليون شخص. ولا يوجد سوى عدد محدود من الأفراد ولا يمكننا أن نغطي كل فرد. وهناك مناطق لا يمكننا العمل فيها ومجالات يجب علينا التركيز عليها، ولا سيما الأشخاص المشردون داخليا الذين يختلفون مع الحكومة، وهو ما نعلم أنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة بسهولة بالغة. وهنا يتعين علينا استخدام قدراتنا المحدودة. قد يتواجدون لا بسبب الصراع وإنما بسبب المشاكل الأخرى، مثل الجفاف أو النزاعات القبلية، وهو ما تستطيع الحكومة حله ما دامت تمتلك القدرة. ونتواجد في الوقت الحاضر في معظم المناطق بسبب افتقار الحكومة إلى القدرات. لكن المجال الذي يجب علينا التركيز عليه هو المسائل التي تتعلق بحفظ السلام ووجود الجماعات المسلحة، وهو ما يمكن أن يسفر عن عداء من جانب الحكومة في أي وقت. هذه هي المناطق التي يتعين علينا العمل فيها. حيثما يفر الناس، وإن تواجدنا، سنعمل على تهيئة عامل مشجع للمشردين داخليا حيث يمكنهم العودة إلى المنطقة التي فروا منها والعودة إلى مناطقهم وبدء حياتهم الطبيعية مرة أخرى. وبوجه عام، هذا ما تراه العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وذلك هو الاتجاه الصحيح.

عندما يتعلق الأمر بالوساطة، يجب على جهة من الجهات المعنية تولي زمامها. وإنني أميل إلى الاعتقاد بأننا على الصعيد الميداني نتفاعل مع السكان. ولكن يجب إقناع القيادة العليا للجماعات التي لم تجلس بعد إلى طاولة المفاوضات بأن تفعل ذلك. ويجب موافاتها بالمعلومات لقتنع أن هذا هو السبيل الوحيد الذي سيعود بالفائدة على السكان الذين تقودهم. وبخلاف ذلك، من المرجح أن نجتذب الكثير من العداء من جانب الحكومة، لأنها ستسعى دائما إلى ممارسة سيادتها على أراضيها.

وفيما يتعلق بالتحديات الرئيسية في أداء البعثة ككل، يجب أن تكون البعثة متكاملة وأن تضم جميع الكفاءات ممن يرتدون الزي الرسمي وكذلك العديد من المدنيين الذي يتمتعون بمهارات مختلفة. وقد لاحظنا أن هذا التكامل في بعض الأحيان لا يسري على جميع المستويات. وهو موجود داخل مقر البعثة، على مستوى القطاع، وفي مواقع الأفرقة، حيث تنفذ الأنشطة. ولا يتواجد الجميع دائما في تلك المواقع – عدا من يرتدون الزي العسكري وحفظة السلام – بالرغم من أن العناصر المدنية يجب أن تكون موجودة. ولذلك فإن التكامل قائم فقط على مستويين، لا على المستوى الميداني. وهذه مسألة تتعلق بالموارد، بما هو متاح. لا يدرك الأشخاص أحيانا أنه حيثما يلزم اتخاذ إجراءات يقاس نجاح البعثة بالأنشطة على المستوى التعبوي الأدنى. وإذا حدث أنه في صياغة الولاية وتخصيص الموارد والسبل والوسائل، يمكن التأكد من أن جميع مستويات مشمولة، فهذا أمر جيد، وأي بعثة ستضطلع بدورها الذي يفترض أن تؤديه. ولذلك يجب أن نتوخى القوة في صياغة الولاية. ولا بد لنا من السعي لعملية صياغتها بقوة حتى يتسنى لنا الخروج بولاية قابلة للتنفيذ.

ثانيا، أود أن أرد على السؤال الذي طرحته ممثلة الولايات المتحدة. هل الحالة في دارفور تتطلب تواجدا عسكريا؟

وقد أجرينا مسحا لمنطقة العمليات. وكما قلت من قبل، فإننا نعرف الأماكن التي يستلزم الأمر نشر قوات عسكرية فيها.

والأمر يستلزم وجود قوات عسكرية في الأماكن التي يحتمل اندلاع اشتباكات فيها بين الحكومة وأطراف النزاع أو بين الأطراف الأخرى في البلد، فضلا عن بعض الأطراف الموجودة خارج البلد.

والآن، هذه هي الأماكن التي يتعين أن نتواجد فيها. ونحن الآن هناك وكذلك في أماكن أخرى، ولكننا لسنا موجودين في الأماكن الأخرى إلا لأن أولئك الذين يُفترض تواجدهم هناك غير موجودين. تلك هي الفجوة في قدرات الحكومة والتي ما فتئت أتكلم عنها، وكذلك في قدرات الهيئات الإنسانية في البلد، التي لا تملك القدرات اللازمة للقيام بما يفترض أن تقوم به، وهذا هو سبب وجودنا هناك. وإذا أمكن تحسين تلك القدرات، يمكننا مغادرة المنطقة والتركيز على المنطقة الصغيرة التي تعاني من أزمات حقيقية لكفالة عدم حدوث هذه الأزمات أو التخفيف من حدتها في حالة حدوثها، حتى لا يعاني السكان كثيرا. ولذلك، فإننا نحتفظ بوجود عسكري في تلك المناطق تحديدا بأعداد كافية من القوات، المجهزة بالقدرات ذات الصلة، من أجل التصدي للتحديات هناك من حيث التغطية وأثر البعثة والتضاريس. وهذه هي الأماكن التي يتعين أن نتواجد فيها. وإلى أن تُحل هذه المسألة – عن طريق حمل الطرفين على الجلوس إلى الطاولة أو من خلال إعلان وقف العنف بينهما – وإلى أن يتم الشروع في المناقشة والتفاوض والحوار ولحين بدء عملية الوساطة، عندها فحسب يمكننا أن نرى انسحاب البعثة.

سألت ممثلة السويد مرة أخرى عن كيفية تأثير عملية إعادة التشكيل على حماية المدنيين. وكما قلت، فإن هذه منطقة شاسعة لا يمكن تغطيتها بعدد قليل من الأفراد وبحجم محدود. وهذه هي حقيقة الأمر. فمع إعادة التشكيل، لسنا متواجدين في كل مكان. وبمجرد أن نقلص حجم البعثة، نغادر بعض المناطق، الأمر الذي يقلل من تأثيرنا بالنسبة لأولئك الذين يستفيدون من الخدمات التي نقدمها. ولا يمكننا القيام بكل شيء في كل مكان. ولا يمكننا فعل إلا ما يمكننا القيام به في حدود القدرات المتوفرة لنا. ولا ينبغي لأحد أن يتصور أنه يمكن أن يكون هناك عسكريون تحت كل شجرة. لا، إن الأمر يتطلب تحديد الأولويات على أساس شدة النزاع أو المخاطر واستنادا إلى القدرات الموجودة – ويجب أن نتواجد في الأماكن التي يُفترض أن نكون فيها، على الرغم من أنه سيكون هناك أناس لن يستفيدوا من خدماتنا. وهذا هو مكمن الخطر. إن الجانب المتعلق بحماية المدنيين يتضرر من إعادة التشكيل لأننا نقلص حجم البعثة في حين أن قدرات الحكومة والمنظمات الإنسانية الأخرى غير كافية لتسلم المسؤوليات منا. وهذا هو أثر إعادة التشكيل. ولكننا لن نتواجد هناك إلى الأبد. وسنخرج.

أخيرا، فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحته الرئيسة بصفتها ممثلة بولندا عما إذا كانت ولايتنا قابلة للتنفيذ، فإن الجواب هو أنه يمكن تنفيذها لأنها مفهومة. إن عناصرها بسيطة ومفهومة جدا، وبالتالي فهي قابلة للتنفيذ. وقد جرى تنفيذها. والتحديات الوحيدة هي الأماكن التي نواجه فيها بعض الصعوبات هنا وهناك، حيثما تكون ثمة قيود مفروضة علينا – عامل التضاريس وحقيقة أننا لا يمكن العمل بالسرعة التي ننشدها، وأشياء من هذا القبيل. ولكن الولاية قابلة للتنفيذ. وقد تم تنفيذها، بما في ذلك مهمة الخفض أو التقليص وتسليم المسؤوليات في العديد من المناطق. وجميع هذه المهام أيضا قابلة للتنفيذ لأنها مفهومة جيدا ولأن لدينا الإرادة والقدرة على الوفاء بالولاية. ونحن قادرون، بوصفنا جنودا، على إطاعة التعليمات الصادرة لنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الفريق نغوندي على التوضيحات التي قدمها. وأعطي الكلمة الآن للواء جان – بول ديكونينك للرد على الأسئلة.

اللواء ديكونينك (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، وجميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم للبعثات في

الميدان وعلى تحياتهم، التي سأنقلها عندما أعود إلى باماكو وإلى مالي في الأسبوع المقبل.

أود أن أضيف شيئا إلى ما قاله زميلي قائد قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. إن من المهم تطوير عملية تخطيطنا ودراسة المعادلة بين الولاية والموارد اللازمة كي نتمكن من تحديد السبل والموارد والغايات. ولكن ذلك لا يكفي. إن ما ينقصنا هو ما نسميه كعسكريين إعادة بيان مهمتنا: هل فهمنا ما هو منتظر منا، وما هو منتظر من البعثة؟ وذلك أمر هام.

وردا على سؤال ممثلة الولايات المتحدة بشأن ما إذا كانت الولاية قابلة للتنفيذ، لا أستطيع الإجابة على ذلك. وسيتعين علي أن أوضح تصميم البعثة بأسرها والوضع النهائي المنشود للبعثة والوضع النهائي العسكري والنقاط والأهداف الحاسمة. وبعد توضيح كل ذلك، ربما يكون بوسعي القول ما إذا كانت الولاية قابلة للتنفيذ أم لا.

ولكن أود أولا أن أنتقل إلى الفعالية، بدءا ببعثتي. إن مهمتي كقائد للقوة تتمثل في دعم تنفيذ اتفاق السلام وتهيئة أو إعادة تهيئة بيئة آمنة ومأمونة في جميع أنحاء مالي حتى نتمكن من إعادة نشر القوات المسلحة وقوات الأمن، ليتسنى إعادة نشر السلطات على المستويين الوطني والمحلي وعلى مستوى المناطق، وليتسنى ضمان توفير الخدمات الأساسية. وكقائد للقوة، فإنني أدعم أيضا البعثة بأكملها من خلال قوة تنشط في مختلف المجالات في الميدان. ويتعين علي أيضا حماية موظفي الأمم المتحدة ودعم ولاية الأمم المتحدة. ومن الناحية النظرية، يمكنني القول: ”نعم، يمكنني تنفيذ تلك الولاية بالتأكيد“. ولكن يتعين تحقيق السلامة والأمن والسلام في بيئة غير متناظرة، وأحيانا – بل وفي أغلب الأحيان – يتعين القيام بذلك في خضم ظروف القتال. وردا على سؤال عما إذا كانت الولاية قابلة للتنفيذ، سيتعين علينا، من ثم، أن نقول إنها ربما لا تكون ذلك.

من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالسبل والموارد والغايات، يمكنني القول، كما فعل سلفي في عام ٢٠١٦، إنني – بل إننا – بحاجة إلى مزيد من الموارد والقدرات والأفراد، وما إلى ذلك. ففي عام ٢٠١٦، قمنا بزيادة الحد الأقصى لعدد الأفراد بواقع حوالي ٢ ٠٠٠. وفي الوقت الراهن، ما زلنا نعمل في ظل فجوة قدرها ١ ٤٠٠ فرد. ولكن رقم ١ ٤٠٠ لا مغزى له. إن المسألة تتعلق بالقدرات. فما زلنا نفتقر إلى بعض القدرات. إن القدرات هي حصيلة الناس والمعدات والتدريب والعقلية – الناس والتدريب والمعدات والعقلية. ومن ثم، فإننا عندما نتكلم عن الفعالية، ينبغي لي التأقلم مع تلك الفجوة في القدرات. وسأتعايش مع هذه الفجوة حتى نهاية ولايتي في نهاية هذا العام، ومن المحتمل أن يتعايش من سيخلفني مع تلك الفجوة أيضا. وما يتعين علينا أن نفعله هو زيادة فعاليتنا.

ويتعلق ذلك بتقرير سانتوس كروز. ولن أدخل في نقاش حول ما إذا كان المجلس قد أقر هذا التقرير أو وافق عليه.

سأقول بأنني بدأت خلال شهر نيسان/أبريل أو أيار/مايو من العام الماضي، في اتخاذ تدابير لزيادة الفعالية، لأنني يجب أن أقوم بذلك. ويتعلق الأمر بتشكيل القوة، وواصلت التشديد على مسألة تشكيل القوة مع المجلس وإدارة عمليات حفظ السلام. ونحن بالتأكيد بحاجة لذلك. ويتعلق الأمر بإسناد المهام: التقليل من المهام بدون قيمة مضافة. ويجب على سبيل المثال، أن نتوقف عن حراسة بعض مجمعات المباني الصغيرة، وإغلاقها وإعادة تجميع الوحدات. ويتعلق الأمر بمنع حراسة مجمعات آلية التنسيق التشغيلية ومجمعات الوحدات المختلطة. لكن يجب أن تكون قادرة على القيام بذلك. ويتعلق الأمر ببساطة بتلقي المزيد من وحدات حماية القوة، مما يعني أنني سأتمكن من إنشاء وحدات إضافية باستخدام مواردي الخاصة. ويتعلق الأمر هنا بزيادة الفعالية.

لقد أشار تقرير سانتوس كروز، بالطبع، إلى تدريب وتجهيز الجنود وتقديم المشورة لهم، إلى جانب العمل على تغيير عقلية

الجنود. ويتعلق الأمر بالتصدي للتهديدات، الذي لا ينبغي الخلط بينه وبين مكافحة الإرهاب: ”علي أن أعيش وأن أعمل تحت التهديد باستمرار“. والتصدي للتهديد يعني أيضا التصدي للأجهزة المتفجرة المرتجلة، والتصدي لإطلاق النار غير المباشر وما إلى ذلك، وهو ما لا ينبغي القيام به بالحركة وحدها. وعندما يتعلق الأمر بالتصدي لإطلاق النار غير المباشر، على سبيل المثال، علينا التعامل مع سلسلة القيادة الكاملة للخصم، والتي نقوم بها في البعثة ككل. إنه مفهوم شامل للبعثة كلها.

لقد تحدثنا عن الاستخبارات. وبالطبع، هناك حاجة ماسة إلى الحصول على معلومات استخباراتية حالية وقابلة للتنفيذ لكي نفهم الوضع أولاً، ليس فقط بالنسبة للقوة، ولكن أيضاً للبعثة في المقام الأول. أين وكيف ينبغي توجيه الجهد، وفي أي مجال وموقع، من أجل زيادة الوعي الظرفي. ثانيا، نحن بحاجة إلى عمل استخباراتي لمنع الهجمات. وقبل ثلاثة أسابيع، في أعقاب الهجوم في تمبكتو، أخبرت أفراد الاستخبارات أنه سيتعين عليهم التنبؤ بالموقع التالي والتاريخ التالي وشكل الهجوم التالي. هناك حاجة للذكاء. إن الوجود والوضعية والمظهر لا علاقة لها بالتحركات، ولكن من المهم وجودها، وأن يكون لديك وضع ومظهر جيدين. كما أن الأمر يتعلق بالحضور والحفاظ على المصداقية بين السكان وردع الخصم.

سوف أنتقل الآن إلى حماية القوة.

(تكلم بالفرنسية)

سأل الوفد الفرنسي عن القدرات التكنولوجية التي لا نزال بحاجة إليها لتعزيز الحماية. الجواب واضح: نحن بحاجة إلى المزيد من رادارات الإنذار المبكر، حيث لدينا عدد قليل فقط وأحتاج إلى واحد في كل مجمع. أنا أيضا بحاجة إلى طائرات بدون طيار قصيرة المدى ومتوسطة المدى وأنظمة قيادة.

(تكلم بالإنكليزية)

وفيما يخص أداء الوحدات، نقوم باستمرار بتقييم الوحدات. ويوجد نائب قائد القوة في كيدال هذا الأسبوع لتقييم كتيبتين. ولا نقوم فقط بالتقييم، بل أيضا باتخاذ إجراءات وتصحيح الأخطاء، ونقيس أيضًا أداء عملياتنا. وعندما يتعلق الأمر بالعمليات سيدتي الرئيسة، سألتم كيف يمكننا تجنب الخمول وكيف يمكن أن تكون ولايتنا أكثر نشاطًا. ونحن نعمل بالطبع مع البعثة بأكملها في هذا الصدد بكل الوسائل المتاحة لنا، كل ستة إلى ثمانية أسابيع. ونقوم بهذا النشاط أولاً، من أجل الوعي بالحالة، وثانياً، لضمان حرية الحركة للقوة ولشركائنا، وثالثاً، لمواجهة التهديد والعمل ضمن الركائز السبع. وهذا يسمح لنا باستخدام نهج من القاعدة إلى القمة لدمج البعثة على هذا المستوى.

ويوجد التحكم في القيادة أيضًا في قائمة طلباتي، حيث لا يمكنني تغيير السياسة بمفردي. وللقيام بذلك، أحتاج إلى دعم إدارة عمليات حفظ السلام.

وتعد الدروس المستفادة من أخطاء الماضي ضرورية أيضا، وذلك لتجنب الفشل في المستقبل وتحسين الإجراءات، أو الاستجابة للحوادث المتكررة.

وفيما يتعلق بالفعالية والتنسيق مع الأطراف العسكرية. أنا فقط قائد القوة وهناك العديد من الأطراف العسكرية الفاعلة النشطة في مالي. وقد سمعت في بعض الأحيان حديثاً عن ازدحام مروري عسكري في مالي. وهذا بالتأكيد ليس هو الواقع، وسأكون سعيدا بوجود ١٠ كتائب أخرى في أي قوة من قواتي.

إننا ننسق في مجالاتنا الرئيسية المتمثلة في العمليات، والخدمات اللوجستية، والدعم، والاستخبارات وما إلى ذلك، مع خمسة شركاء. أول هؤلاء الشركاء هم القوات المسلحة المالية. كما نقوم بالتنسيق مع بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وعملية برخان، حيث أنها كلها تعزز بعضها بعضا. ولا أستطيع القيام بأي تحرك

في مجال مكافحة الإرهاب؛ وبدلا من ذلك، يجب أن أعتمد على شركائنا للقيام بذلك. ولذلك، هناك حاجة للتنسيق وتزامن أفضل في العمل بين الشركاء، الذي نقوم به كل يوم.

سوف أشير إلى نقطة واحدة بشأن أحد شركائنا، قوات الدفاع والأمن المالية. ولا أعتقد أنني ذكرت الحاجة إلى خطة إصلاح قطاع الأمن السليم لقوات الدفاع والأمن المالية. وتعد هذه الخطة أساسية، لأن هذه القوات ليست فقط جزءًا من إستراتيجيتنا للخروج، بل إنها تمثل أيضًا جزءًا من الحل لتنفيذ اتفاقية السلام. ولذلك، فإن إصلاح القطاع الأمني أمر أساسي، ليس فقط بالنسبة لمالي ولكن بالنسبة للبلدان المحيطة.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بمسألة الموظفات، ردا على السؤال الذي طرحته ممثلة السويد بشأن كيفية جذب المزيد من الأفراد العسكريين من النساء ضمن القوة. أولا، سأقول إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي هي أخطر بعثة في العالم، مما يحد من فعاليتها. ثانياً، نحن بحاجة إلى انخراط النساء مع السكان. مرة أخرى، يتعلق الأمر بالوعي بالحالة، وهلم جرا. إننا بحاجة للنساء. ومع ذلك، تقع على عاتق البلدان المساهمة بقوات مسؤولية زيادة الانخراط فيها، وتوظيف المزيد من الموظفات.

فيما يتعلق بالسؤال عن حماية المستشفيات – أي مستشفيات؟ مستشفيات القوة أم المستشفيات المدنية في البلد؟ أذلك ليس من ضمن مهامي؟ إنه بالطبع من مهامي في حالة التهديدات أو الهجمات ضد المدنيين وأي كان. وعندما أقول أيا كان، أعني بما في ذلك المستشفيات، وما إلى ذلك، في الأراضي المالية؛ بالطبع ذلك من مهامي. غير أن قوات الدفاع والأمن المالية على الخط الأمامي. وأنا هناك لكي أقدم الدعم في هذه الحالات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر اللواء ديكونينك على التوضيحات التي قدمها.

وأعطي الكلمة الآن للفريق كامانزي للرد على الأسئلة والتعليقات.

الفريق كامانزي (*تكلم بالإنكليزية*): شأني شأن زملائي، أود أولا أن أدلي ببعض التعليقات العامة، بدءا بمسألة تنفيذ الولاية، أو القدرة على تحقيق ولاية. إن تحقيق ولاية بعثة هو في الواقع مهمة البعثة بأكملها شاملة جميع العناصر التي تشكل البعثة: العنصر المدني، والأهم من ذلك، القيادة المدنية، والعناصر النظامية، وهي عنصر الشرطة، الذي، في حالتنا، يتألف كذلك من وحدات الشرطة المشكلة وفرادى ضباط الشرطة، فضلا عن العنصر العسكري.

وبالنسبة لنا، كل العناصر بحاجة إلى تقديم مساهمتها حتى ننجز مهمتنا. فإسهام العنصر العسكري، في معظم الأحيان، هو حماية المدنيين ولكن أيضا – الأهم – العمل كعامل تمكين ونقطة انطلاق إذا أردنا للعناصر الأخرى أن تقدم مساهمتها. وفي ذلك الصدد، أعني القدرة على حماية وتسهيل الوصول – مثلا بالنسبة لعناصر حقوق الإنسان والشؤون السياسية والعناصر الأخرى – حتى يتسنى لهم القيام بعملهم في الأماكن المختلفة.

وتقع علينا المسؤولية عن ضمان وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وإيصال المساعدات الإنسانية للمتلقين. وعلينا مسؤولية دعم عملية السلام واتفاق السلام. نحن نتكلم، بوجه خاص، عن تقديم دعم لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، التي يفترض أن ترصد وتتابع الانتهاكات، الأمر الذي يساعد القوة، في نهاية المطاف، على الدفع قدما بعملية السلام.

إن ما أقوله هنا هو إن العنصر العسكري يقدم إسهامه، في تحقيق ولايتنا، وفي حالتنا، إذا كان السؤال هو ما إذا كانت لدينا ولاية مفهومة وقابلة للتنفيذ وما إذا كان العنصر العسكري يفهمنا وعلى استعداد لتقديم إسهامه، فإن الجواب هو نعم.

ولكن لكي يحدث ذلك، علينا معالجة بعض التحديات كتلك التي أشرت إليها سابقا، والتي تشمل عدد أفراد القوة المأذون به.

وقد أشرت إلى حقيقة أننا لم نصل إلى الحد الأقصى لعدد القوات وعناصر التمكين التي وفرها لنا المجلس. فقوة الحماية الإقليمية، على سبيل المثال، التي يفترض أن يبلغ قوام عناصرها المختلفة ٤ ٠٠٠ فرد، تجاوزت بقليل ٥٠ في المائة من قوامها منذ عام ٢٠١٦. وحتى في ذلك الحين، لم تصلنا بعد العناصر التمكينية الحاسمة الأهمية كالطائرات العمودية التكتيكية وعناصر الهندسة القتالية، التي من المفترض أن تساعد في حماية وتحسين أمننا. لذلك، من المهم أننا، في حين نتفهم وعلى استعداد، نحتاج إلى دعم وتوفير الموارد، ولا سيما تلك التي تقع ضمن الحد الأقصى المأذون به لنا.

لقد تكلمنا عن الاستخبارات والمعلومات بوصفها عناصر هامة لتمكيننا من القيام بعملنا. فالمعلومات، ولا سيما معلومات حفظ السلام الاستخباراتية، مهمة أهمية بالغة للتخطيط السليم واستخدام الموارد المتاحة لنا. وبمجرد توفر المعلومات لدينا، يكون بإمكاننا تحديد أولوياتنا واستخدام مواردنا على النحو المناسب، وبذلك، نصبح أكفاء ونحمي قواتنا ومن كلفنا بحمايتهم.

لقد أشرت إلى النظر في استخدام المراقبة والتكنولوجيات الأخرى لمساعدتنا في إدارة مواقع حماية المدنيين بكفاءة والسماح لنا بنقل المزيد من القوات إلى المناطق الأخرى، وتمكيننا، بذلك، من تهيئة بيئة أفضل لعودة تلك الموجودة في مواقع الحماية وبيئة أكثر أمانا لعودة من فر من البلد. وذلك يحدث في الأماكن التي بينت أننا، بعد ضم العناصر الأولى من قوة الحماية الإقليمية، سنكون قادرين على إرسال قوات من جوبا ونشرها في الولايات الاستوائية حتى يتسنى لنا تحسين إمكانية الوصول، فضلا عن الأمن. وقد تم إنجاز ذلك إلى حد أن بعض الناس بدأوا بالفعل في العودة من أوغندا، حيث كانوا قد فروا إلى مخيمات اللاجئين.

لقد عاد بعض منهم، ليس بالضرورة للاستقرار الدائم ولكن ليروا ما يمكنهم القيام به في المناطق التي غادروها. وينبغي أن يتحسن ذلك فيما نستقبل المزيد من القوات التي تنتقل من المهام الثابتة إلى النشر في المناطق التي قد شُرد الناس أو فروا منها خلال النزاع.

سأتناول بسرعة بعض الأسئلة المحددة، بدءاً بالسؤال الذي طرحه ممثل المملكة المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. أود في البداية أن أقول إننا، كبعثة، ملتزمون بتنفيذ سياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالنسبة لقوة حفظ السلام، يُترجم ذلك إلى مسؤولية قيادة حاسمة وجسيمة، لأنها تنطوي أيضاً على مسألة حماية. لا يمكننا أن نسمح لقواتنا بالاعتداء على الناس الذين أوكلت إلينا مسؤولية حمايتهم أو عدم احترامهم. لذلك، أولاً وقبل كل شيء، من مسؤولية القيادة ضمان تنفيذ تلك السياسة.

وتمكنا أيضاً، كبعثة، من إجراء تقييمات للمخاطر في جميع مواقع ومناطق العمليات التي تعمل بها قواتنا. علاوة على ذلك، هيأنا بيئة يسهل فيها الحصول على المعلومات ونقلها، الأمر الذي يعزز المنع. وفي الحالات التي تردنا فيها للأسف ادعاءات بوقوع استغلال أو انتهاك جنسيين، يُتّخذ على وجه السرعة إجراء لبدء تحقيقات شاملة وتدابير جماعية من جانب كل من البعثة والمحققين الوطنيين، عند الاقتضاء، الذين يحصلون على كامل دعمنا وتعاوننا كي نتمكن من التوصل إلى حقيقة الادعاءات واتخاذ التدابير التصحيحية. تلك هي بعض الآليات القائمة، التي نعمل عليها ونحسّنها باستمرار لضمان التقيد بتلك السياسة.

وكان هناك سؤال بشأن زيادة عدد الأعضاء الإناث في صفوف وحداتنا. تلك مسؤولية تقع أساساً على عاتق البلدان المساهمة بقوات، إذ أننا نستخدم وننشر الموارد البشرية التي

نتلقاها. ونحن نقدّر أن بعض البلدان المساهمة بقوات لم تحقق بعد الحصص والأعداد المطلوبة. ومع ذلك، أود أن أنوّه بإسهام مقر الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات في ذلك. وأعتقد أننا شهدنا زيادة طفيفة، استجابة لاجتماعنا العام الماضي في ٧ تموز/يوليه في نيويورك حيث تعهد رؤساء أركان الدفاع بإحداث تغيير وزيادة عدد الأفراد الإناث، في أعداد كل من الشرطيات وأفراد الوحدات من الإناث في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأود أن أثني على المقر والبلدان المساهمة بقوات، وأحث على مواصلة هذا التقدم؛ ولا يمكننا المبالغة في التأكيد على أهمية مساهمة الإناث من أفراد وحداتنا العسكرية.

وسأل ممثل السويد أيضاً عن المرونة واستخدام وحدة لواء التدخل، كقوة الحماية الإقليمية، وإذا أصبتُ فقد كان يقصد قوة لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الحماية الإقليمية بصفة خاصة، عندما تم تشكيل قوة الحماية الإقليمية في عام ٢٠١٦، كُلّفت بالقيام بمهام محددة في جوبا. ومع ذلك، فمنذ عام ٢٠١٦ تغيرت الحالة في جوبا، ونشأت احتياجات وتغيُّرات في مناطق أخرى من البلد، مما أدى إلى زيادة الطلب على البعثة. وعلى هذا النحو، فإن ولايتنا الحالية تتضمن قدرا من المرونة. بالإضافة إلى إحداث التغيير والاضطلاع بالمهام التي كلفت بها أصلا في جوبا، تمكنت قوة الحماية الإقليمية أيضاً من أن تتدخل وتُحدث فرقاً، عند الاقتضاء، جنباً إلى جنب مع قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وفي هذا الصدد، ذكرتُ أيضاً في إحاطتي أننا قد استفدنا من نشر قوة الحماية الإقليمية وإدخالها الخدمة ضمن البعثة في نقل قوات البعثة من أماكنها الأصلية الأخرى إلى جنوب البلد وذلك عن طريق القيام أولا بتعزيز قواعد عمليات السرايا، بحيث نتمكن من تحسين الأمن والتواصل وأن نفتح أيضاً قواعد جديدة، لا سيما في ياي، حيث ذكرت أثر تحسين الأمن وإمكانية الوصول. إن المهندسين والعناصر المساعدة في قوة الحماية الإقليمية الذين يساعدون في بناء القواعد وشق الطرق هم نفسهم الذين يقدمون عموما الدعم للبعثة. وعلى هذا النحو، فإن استخدام قوة الحماية الإقليمية وعناصرها المساعدة ونشرها يحسّن الحالة في جوبا. وتضطلع القوة بالمهام المطلوبة في الوقت الراهن كما تساعد على إحداث تغيير خارج جوبا. وكما قلت، فإننا نود الحصول على مهندسين للعمليات القتالية، الذين يفترض أن يكونوا عنصراً من عناصر قوة الحماية الإقليمية، فضلاً عن الطائرات العمودية التكتيكية، الأمر الذي من شأنه أن يمكّننا من التخطيط لقواتنا وحمايتها وتحسين فرص إنجاز البعثة لولايتها.

في الختام، أود أن أعود إلى المسألة التي طرحها ممثل غينيا الاستوائية بشأن من يتحمل مسؤولية تحقيق ولايات البعثات. إنها مسؤولية الجميع، لأن أولية الحل السياسي قد أُبرزت أهميتها.

تلك مسؤولية الجميع، بمن فيهم – أو بدءا من – مجلس الأمن ومقر الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الإقليمية، والأهم من ذلك، أطراف النزاع. أما البعثات فهي مسؤولة، من جانبها، عن المهام التي تهيئ الأجواء التي من شأنها المساعدة على تمكين الجهات الفاعلة أو أطراف النزاع على التوصل إلى تسوية سياسية. لذلك، لكل منا دور يؤديه. لتحقيق مهمة ما أو ولاية ما، لكل شخص دور يضطلع به. ولكننا، كما أكد مرة أخرى أحد زملائي، نحن – البعثات – الذين في مواقع تكتيكية أو في بيئة التي تتطلب إجراءات، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين الضعفاء.

لذلك فإن تهيئة تلك البيئة الهامة للمناقشات والمشاركة السياسية مسؤولية هامة. لكن، مرة أخرى، من الأهمية بمكان أن يسهم الجميع – بدءا من الوضع السياسي إلى التكتيكي والأمن والبيئة التي توفر الحماية المطلوبة لتحقيق الولايات المختلفة

المنوطة بنا. إن الولايات واضحة وقابلة للتنفيذ ويمكن تحقيقها ما دام الجميع يقدم مساهماته.

وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الجميع وأن أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة للتعبير عن أفكارنا، كما أقدر وأطلب مرة أخرى دعم المجلس في اضطلاعنا بولايتنا ومسؤولياتنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.